



المواهب الصمدية ❦ لكشف لثام السمرقندية ❦  
شرح العلامة المحقق ❦ والدراكت  
المدقق ❦ شيخ الشيوخ ❦ الشابت  
الرسوخ ❦ الشيخ الطاهر بن  
منصور خليفة أمانة جامع  
الزيتونة ادام الله  
عمرانه

على متن البيان للعلامة ابي الليث السمرقندي رحمهما الله تعالى ورضي عنهما



المواهب الصمدية \* لكشف لثام السموقنديه \*

شرح العلامة المحقق \* والدراكة

المدقق \* شيخ الشيوخ \* الشايت

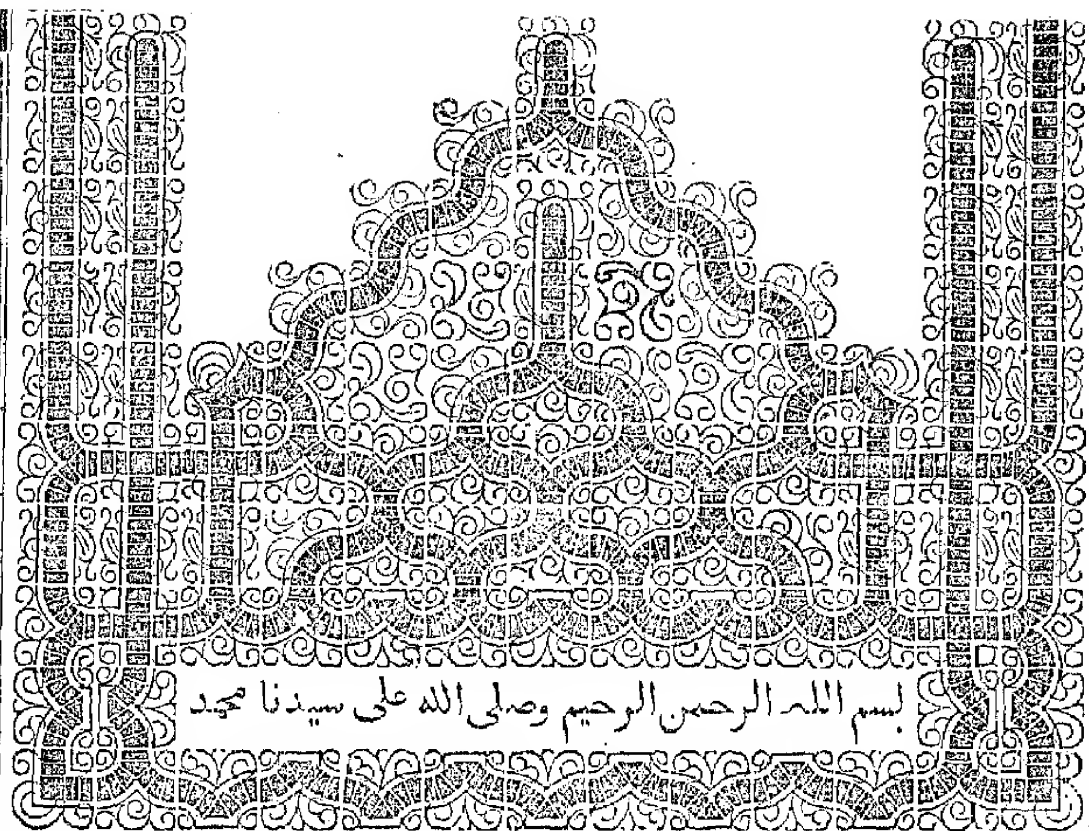
الرسوخ \* الشيخ الطاهر بن

مسعود خليفة أمانة جامع

الزيتونة ادام الله

عمرانه

على متن البيان للعلامة ابي الليث السموقندي رحمهما الله تعالى ورضي عنهما



الحمد لله الذي بحكمته ابداع الحقائق و بالطافه انطوت انواع مجازات  
الوجود على اسرار الدقائق و نطقت قرائن الاكوان بانه المبدئ المعيد  
لجميع الخلائق و الصلاة والسلام على من بيده مفاتيح اسرار البلاغة فلم  
يدانه سابق ولا لاحق و نظمت فرائد مفصلات العلوم في جوامع كلمه  
الرائق و بعث رحمة لجميع الاكوان و اهل المغرب و المشرق و اشهد  
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اعداه لرسمي و اشهد ان  
سيدنا محمدا عبده و رسوله يكون عند الانفراد انسي و صلى الله عليه و على  
آله و صحبه من تسجوا على منوال مقتفي حاله و استحكمت قواعد  
السمحة بما استعاروه من سناء و كماله اما بعد فلما كانت الرسالة  
السمرقندية حوت من اسرار العربية قواعد بيانية و من فوائد غرر انواع  
الجاز جلا سامية سنينة و كان بعض كنوزها بقيت تحت استار رموزها  
لم يحم حولها رائم و لا وصل لجهتها عائم و علقت عليها عجالة تحرر ما  
قصد و ممتزجة بمراة امتزاج الروح بالجسد و منبها على ما حاد عنه

الشروح \* على وجه لا تشعب فيه ولا جنوح \* مشيرا للعلامته عصام  
 الدين بصورة ( ع ) والمالوي ( م ) وللدنهوري ( د ) ولم اعتمد في تحصيله  
 إلا تحقيقات التفتازاني احله الله فراديس الجنان ولم اعلق امالي بما كتبه  
 الحواشي \* لضيق الزمان وتواصل الهموم والتلاشي \* والله على ما نقول  
 وكيل \* وهو حسبه ونعم الوكيل \* وسميت ما زبرته \* ولقيت ما كتبه \*  
 \* بالمواعيد الصمدية \* لكشف لثام السموقنديه \* \* والله اسأل ان ينفع  
 به كما نفع باصله \* وان يجعله خالصا لوجهه \* سببا لرضائه ووصله \*  
 انه على ذلك قدير \* وبالاجابة جدير \* قال رحمه الله ( الحمد لواهب  
 العظيمة ) الحمد لغته كما في المطول هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق  
 بالفاضل ام بالفاضل خرج بقيد اللسان الثناء بغير اللسان سواء كان الثناء  
 ثناء حقيقيا او مجازيا لان المجاز المشهور قد يعاند الحقيقة فيحتاج لاخراجه  
 والفواصل المزايا المتعدية اي ما كان مفهومه يقتضي التعدد كالانعام والاحسان  
 والاعطاء ونحوها والفضائل هي المزايا الغير المتعدية بالمعنى السابق وحينئذ  
 لا يشكل التمثيل لغير المتعدية بالعلم والشجاعة مع وصول اثرهما للغير  
 ووجه عدم الاشكال ان تعدد العلم ونحوه ليس داخلا في مفهومه بل هو  
 اثره الخارج عنه كذا حققه المحقق عبد الحكيم في حواشي المطول . والشكر  
 لغته فعل ينبهي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا  
 ومحبة بالجنان او عملا وخدمته بالاركان كذا في المطول قيد الاعتقاد بعطف  
 المحبة عليه لان مجرد اعتقاد صفة الكمال من غير محبة وميل للقلب لا  
 يعد شكرا كما هو شأن الكفار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كابي جهل  
 لعنه الله واضرابه فانهم كانوا يعتقدون صدقه صلى الله عليه وسلم واتصافه  
 بصفة الكمال ومع هذا لا يعد منهم شكرا وقيد ايضا عمل الجوارح بكونه  
 خدمته لان ما كان على وجه الاعانة كاعانتك ضعيفا لضعفه لا يعد شكرا  
 وكذا ما يقع على وجه الشرح والقراية لا يكون شكرا كذا من عبد الحكيم  
 بالمعنى وال الحمد للجنس او للاستغراق والاول هو المشاهد والكثير والمودى

بهما واحدا فان قصر الجنس على الله يستلزم قصر جميع افرادة عليه فهو  
 استغراق حكمي انظر المطول فلا معدل عنه واعتراض السيد عليه لم يتم  
 وتنبع ذلك بخارجنا عن المقصود وفي عبد الحكيم ما يشفي ويكفي . والواهب  
 ليس من اسماء الله المسموعة من الكتاب والسنة لكن معناه ثابت لله  
 تعالى فالمصنف متمذهب بمذهب من لا يقول بان اسماء الله توقيفية وهو  
 مختار القاضي ابي بكر الباقلاني واذا كان المصنف اطلقه من حيث انه من  
 اسمائه تعالى فلا يحتاج لجعله في كلامه صفة لموصوف محذوف كما يوهمه  
 كلام ( ٥ ) والعظيمة المراد بها هنا هي نعمة لاقدار على تأليف هذا الكتاب  
 فال حصرية وما سوى ذلك مما قرره الشراح تكلف ينبو عنه المقام اذ  
 المقام قاض بالشكر في مقابلة نعمة حاضرة وفوات التناسب على هذا مع  
 الفقرة الثانية نلتزمه لاجل مقتضى المقام كما التزم تقديم الحمد على الله  
 مع اهمية اسم الله على كل شيء لاجل كونه المقام مقام الحمد وقد لوح  
 الجلال المحلي لمثل هذا في قول جمع الجوامع نحمدك اللهم النج حيث قال  
 اتي بنون العظمة اظهارا للزومها من تعظيم الله له بتأهيله للعلم فقد اعتبر  
 في شرح العظمة خصوص نعمة التأليف وما ذاك إلا لكونه متلبسا بهما  
 وحاضرة نصب عينيه وإلا فهناك نعم كثيرة متلبس بها حاضرة كل منها  
 يقتضي التعظيم وفي كلام ابن السبكي فقرتان مثل ما هنا الثانية هي قوله  
 ونصلي على نبيك النج ولم يعتبر المحقق المحلي هذا الوجه الذي ارتكبه  
 شروح هذا الكتاب نعم عدم نعم في جمع الجوامع نعم ولكن لا يرد ما حاولناه  
 والظاهر ان الحامل للشروح على جعل العظيمة هي الكثرة او غيرها هو لفظ  
 العظيمة المناسب لقوله انا اطيناك الكثرة ولقوله تعالى ولسموف يعطيك  
 ربك فترضى وإلا فليس لهم الوصول الى هذا إلا بمشافهة من المصنف  
 وحده المصنف هذا من قبيل الحمد الواجب اي المشاب عليه ثواب الواجب  
 لاجل التثبيد بالنعمة فان قلت قد فات المصنف الثناء على الله في مقابلة  
 الذات حيث لم يقل الحمد لله واهب كما قال القزويني الحمد لله على ما

انعم على ما قرره شارحه المحقق في مطوله قلت لعلم لما كان الحمد عنده  
 على الذات من غير اعتبار صفة زائدة على الذات غير متناه لان الحمد  
 هو التناء على الجميل والجميل وصف زائد على الذات اشار الى ذلك  
 بالاقصصار على ذكر الوصف ونظير صنيع المصنف ما في جمع الجوامع حيث  
 قال نحمدك اللهم على نعم يوزن الحمد بازديادها مقتصر على ذكر النعم واما  
 قوله اللهم فهو من قبيل النداء لا مجرور عليه وليس في العبارة ما يدل على  
 قصر ثبوت الحمد لاجل هذا الوصف فقط بل المعنى الحمد مقتصر على المسمى  
 بهذا الاسم نعم انشاء الحمد لاجل الوصف فالمعلل لانشاء لا ثبوت الحمد  
 تأمل فلا يرد ان هذا يوهم انه لا يستحق الحمد إلا لهذا الوصف لما ذكر  
 في المطول من انه لو قال الحمد للخالق لتوهم قصر الحمد لذلك الوصف  
 اي لاوهم كونه مستحقا لذلك وحينئذ يسقط ما سبق من ان المصنف لم  
 يحمد الله في مقابلة الذات وجه السقوط اننا لم نجعل اللام علتة لثبوت  
 الحمد بل لانشاء الحمد لمن سمي بذلك وترك النظر في موجب الحمد الى  
 ما هو المطلوب فيعم الذات وسائر الصفات لان الحذف من موجبات العموم  
 وحينئذ يدفع لا يهام الذي اورد المطول من كون ذكر بعض الوصف يوهم  
 القصر عليه وقلنا يدفع لان لا يهيم موجود ولكن قصدنا دفعه تأمل نعم قد  
 يقال الكاف في نحمدك قائم مقام اسم الجلالة في الدلالة على الذات  
 فيكون ثناء على الله في مقابلة الذات ويمكن ان يقال ان كلام المصنف  
 على حذف الموصوف لانه كان الظاهر ان يقال الحمد لله واهب فيكون  
 فيه التناء على الذات والصفة على نحو عبارة التاميز ثم ان الجملة  
 انشائية لا خبرية كما حققه المحقق المحلي وتصوير الخبرية في هذا المقام  
 تكلف لمن انصف والوجدان يشهد له فان كل من ليس قصده إلا ايجاد  
 التناء على الله واما الخبرية فهو وقوفه على وجود خبر حقيقة او حكما يقصد  
 افادته وبالجملته القول بالخبرية عجيب وهما هنا بحث وهو ان كل سن تكلم  
 على مبحث الحمد لا يحمل هذه الجملة إلا على معنى قصر جنس الحمد اللغوي

الذي هو التثناء باللسان أو قصر افرادة على الله وربما زادوا الحمد القديم كما فعله الأمام السنوسي وجعل بالكلام في محل قول غيره باللسان ولا يعرجون على معنى الحمد عرفا عند ما يريدون بيان معنى الجملة وان كانوا يتعرضون له عند الكلام على بيان معنى الحمد والشكر لغة وعرفا وبيان النسبة بين الجميع مع ان الظاهر تعيين التعرض لحمل التركيب على المعنى العرفي الذي هو مرادف الشكر اللغوي اذ من التواعد ان المعنى العرفي تقدم مراعاته لاجل كونه عرفيا مع انه ابلغ هنا على المعنى اللغوي فان قلت انما تعرضوا له دون العرفي لئلا يخرج عنهم الحمد لافي مقابلة نعمة لان الحمد العرفي لا يكون إلا في مقابلة النعمة كالشكر اللغوي قلت يلزم ايضا على اعتبار الحمد اللغوي خروج كثير من الثنات التي ينبغي مراعاتها في مقام التثناء على الله بل هي احق بان تراعى فتعصر على الله لما وقع فيها من الخطا كالصلاة وجميع القربات فان المشركين يشبهون بعضها لغير الله فالقصد الى الحمد العرفي يحسم هذه المادة والرد عليهم كما ذكرنا في وجه تقديم عامل البسملة مؤخرا من ان في تقديم البسملة على عاملها الرد على الكفرة وجصر الاستعانة في اسماء الله فتأمل فاني لم ار سن عرج على هذا البحث مع ضعف بصاعة الاطلاع فان قيل اذا كان كل من الحمدلين يخرج عنه بعض المقصود فمما المرجح لما اخترته من العرفي قلت قد علم وجه الترجيح من الجواب السابق وهو كثرة الخارج مع اهميته على الحمد اللغوي وقلته على الحمد العرفي وغاية ما خطرت لي هو انه لما ورد الحمد مكررا في القرآن وهو وارد على موارد اللغة اقتضى العلماء ذلك وجعلوا ابحاثهم على مقتضاها وتاملت فانه قد لا يدفع ويمكن الجواب بانهم استغنوا بالشكر عنه لانهما مترادفان إلا ان هذا يتم بالنسبة لمن جمع بين الشكر والحمد اما سن اقتصر على الحمد كالمصنف فلا تامل ( والصلاة على خير البرية ) الصلاة لغة تطلق على الرحمة والدعاء وعلى معنى الرحمة حملها المحلي في شرحه على جمع الجوامع ونصه عند قول ابن السبكي ونصلي على نبيك النج من الصلاة عليهم المأمور بها وهي

الدعاء بالصلاة اي الرحمة عليه اه وهو ان المراد بها الدعاء بالصلاة والرحمة هذا في حق العبيد والملائكة واما في حق الله فهي اعطاء الرحمة او نفاؤه على عبده في صلاة لا على وعلى كل فلا ينبغي ان يقال الصلاة مشتركة بين المعنيين اشتراكا معنويا للتباين بين طالب الشيء واعطائه وليست موضوعة لامر يعدهما وقول ( ٥ ) موضوعة للعطف فان اضيف النع كلام غير صحيح لاننا لا نسلم ان العطف يصدق على اعطاء الرحمة والدعاء والاستغفار وانها افرادة كما ان الانسان مشترك بين افرادة اشتراكا معنويا بل هي لوازم له فالمتعين لاشتراك اللفظي هذا على الاحتمال الاول في حق الله وهو اعطاء الرحمة واما على الاحتمال الثاني وهو ثبوت على عبده فالمباينة جلية وقول ( ٥ ) والبهوتي قياس المصدر التصلية ولا يقال في حقه صلى الله عليه وسلم اي لانه يوم التصلية بالنار اقول ظاهر هذا الكلام يدل على ان هذا المصدر انما هجر استعماله في حقه عليه الصلاة والسلام دون غيره وليس كذلك بشهادة قوله تعالى ان صلواتك سكن لهم وهي جمع صلاة وقوله تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقوله تعالى اصلواتك تنمرك وغير ذلك من الايات والاحاديث ولا يقال لا شاهد في بعض ما ذكر ونظائره لانها فيه بمعنى العبادة المخصوصة لانا نقول هي منقولة من الصلاة لغته كما هو المعروف فالصواب ان يقولوا وقد هجر استعمال هذا المصدر من غير تقييد بالنبي صلى الله عليه وسلم والبرية من البرء بمعنى الخلق مع عدم تفاوت في اجزاء الخلق كما اشار له اليعاقبي في معنى بارئكم وقد وقع للشروح في معنى ال اضطراب وموجب ذلك حمل خير على انه افعال تفصيل فاشكل الاستغراق اذ يؤدي الى تفصيله على ما ليس له حظ في التفصيل من انواع الخلق وتكلفوا الجواب عن ذلك والذي يظهر ويتعين احد معنيين يندفع به ذلك احدهما ان الخير في هذه العبارة ليس افعال تفصيل بل هو بمعنى ما قابل الشر وهو النفع والمنفعة والرحمة وهو بهذا المعنى كثير شهير لا يحتاج للتنبيه على مواطنه من ذلك قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره



ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الخيل مفعود بنواصيها الخير وحينئذ لا اشكال في الاستغراق لانه لا غنى لمخلوق عن الانتفاع به صلى الله عليه وسلم وما سيقمت الارزاق لاهلها من جميع الحيوان إلا به وقد ورد انه لما ولد صلى الله عليه وسلم ذهب وحوش المشرق بالبشارة لوحوش المغرب ولولا ان لها نفعا في ذلك لما وقع منها هذا كيف لا وهو الذي لولاة لم تخرج الدنيا من العدم قال السنباطي في شرحه للهمزية عند قول الناظم رحمة كله قال المومنين بالهداية والكافرين بتأخير العذاب واسائر الحيوانات بنزول المطر بدعائه فينبت النبات فيكون لها رعياء وروى في ذلك حديثا عن البيهقي فيصير المعنى والصلاة على من هو نفع ورحمة منحت لجميع المخلوقات بأسرها شريفا كان أو خسيسا أو جمادا وهذا احسن الوجهين الثاني ان خير افعل تفصيل إلا انه لان جعل مع المضاف اليه كالعلم لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويصير المعنى والصلاة على من اختص بهذا الاسم ويكون للتركيب معنيين اضافي ولقبي هذا ما ابداه الفكر الفائر والله اعلم واما ان حملنا خيرا على انه صفة تفصيل مع كون التركيب ليس من قبيل العلم فلا ينبغي العدول عن القول بان ال في البرية للعهد والمعهود خواص الخلق ثم ان المصنف اختار في افراد الصلاة عن السلام قول من لا يرى في الافراد كراهته وحينئذ سقط اعتراض ( ٥ ) بان افراد الصلاة عن السلام مفوت بالخروج من الكراهته ووجه ذلك ان ذلك انما يلزم لو كانت المسألة اجماعية اما مع وجود الخلاف فلا معنى للاعتراض بل شرح المصنف ما قلناه من الاختيار وقد يقال حسن ظن بالمصنف انما ذكره لفظا وتركه كتابة ويكون قصد بذلك الاشارة الى عدم الكراهته وان كان لا يرتكبه لان الاحتياط بالذكر في مثل هذا متعين فان كون مثل المصنف يترك السلام على النبي صلى الله عليه وسلم لفظا وكتابة لبيان عدم الكراهة بعيد من مقامه ( وعلى آله ذوي النفوس الزكية ) اعادة على محتمل لما قال ( ٥ ) من السرد على الشيعة ويحتمل ان يكون الحامل على ذلك دفع توهم تشريك الال معه صلى الله

عليه وسلم في الصلاة المطالبة له فيكون بالاعادة صلاتان مستقلتان احدهما له عليه السلام والاخرى كاله وهذا هو الانسب بمقامه عليه السلام كما قال البوصيري فجوهر الحسن فيه غير منقسم وقد راينا في بعض مجامع تونس حرسها الله ما لا يرضاه احد وهو انهم يقرءون القرآن في مجامع الاموات ويقولون عند ختم القرآن اللهم اجعل ثواب ما قرأناه وتلاوانا لروح سيدنا محمد وكذلك وكذا حتى يذكرون في ذلك تشريك الميت الذي وقع الاجتماع عليه ويذكرون غيرهم من والدي القراء المذكورين وهذا امر عظيم فان العاقل لا يرضى بتشريك رسول الله صلى الله عليه وسلم مع غيره خصوصا اذا كان المشرك ممن يتسم بالفسوق وكنت انكرت ذلك فلم يتم لي فاننا لله على ذهاب الدين واعلمه والال اصله اهل على قول سيبويه واول على قول الكسائي ويشهد لكل قول شواهد من العربية كما اشار لبعضها الاشموني في شرحه للالفية واذا علمت ان كلا من القولين له مرجح من العربية فالمتعين حملة على الاشتراك بين المعنيين ولعل كلا من الامامين سيبويه والكسائي انما قال بهما قال لعدم اطلاعه على موجب قول غيره وإلا لقال بما قال به الاخر فان كون العرب صغرته على اهيل وعلى اويل يدل على الامرين معا وهذا امر توقيفي نعم قد يدعى بانه في احد المعنيين اكثر ولا محذور في ذلك ان وافقه على مدعاه دليل ثم ان المراد منه هنا ما يشمل الصحابة حسن ظن بالمصنف وإلا فالظاهر قصوره على الاقارب وبهذا الظاهر من اللفظ شرح الاشموني عبارة ابن مالك ولم يلتفت الى فوات ذكر الصحابة على ذلك التفسير وانظر هل يجاب بانه اي ابن مالك ذكر الصحابة في اللفظ ولم يكتبهم كما اجابوا بمثله في اقتصار بعضهم على البسملة او الحمدلة لكن هذا على مقتضى شرح الاشموني وهو غير متعين اذ لعل ابن مالك حملة على الكل والال لا يضاف لغة إلا لمن له شرف اخروي او دنيوي ويضاف للضمير والظاهر ويصغر ايضا ووصفه بالجمع وان كان لفظه مفردا نظرا لمعناه كاسماء الجهوج وجمع المصنف لذو منعه ابن مالك

واجازة غيره والمراد بالنفس هنا ما ذكر في قوله تعالى ان النفس لامارة  
 بالسوء هذا هو المتعين ويكون في الكلام مدح عظيم بان انفسهم ليست كانفس  
 غيرهم وزكاوها طهارتها والتفسير بالطهارة اشمل ( اما بعد ) اما هنا بمعنى الشرط  
 وان كانت في غير هذا المحل تكون لغيره وهي موديته مودى مهما يكن من  
 شيء كما ادت نعم مودى الجملة الدالة عليها عند سوقها جوابا كما اشار  
 له عبد الحكيم في حواشي المطول ثم ادواها لمعنى مهما يكن من شيء بناء  
 على ان بعد متعلقة بالشرط واما على القول بان بعد متعلقة بالجزاء فانها  
 قائمة مقام مهما فقط ويكون بعد قائمة مقام الشرط كذا في حواشي عبد  
 الحكيم على المطول ووقوعها موقعها للاختصار وتعلق بعد بكل من الشرط  
 والجزاء صحيح مود المقصود من عموم شيء خلافا لما في ( د ) من كون متعلقة  
 بالشرط يودي الى تقييد شيء بكونه بعد الحمد والصلاة والمقصود تعليق وقوع  
 الكتاب على وقوع اي شيء فانه لم يظهر فرق في المعنى بين التعليقين  
 وذلك لان المصنف اثنى اولا على الله ورسوله ثم قال اما بعد اي مهما  
 يكن من شيء وهذا الشيء المعلق عليه استقبالي كما يعطيه كونه في سياق  
 الشرط فحيث لا يكون إلا بعد الحمد والصلاة من المصنف غاية الامر ان  
 تعلق بعد بالشرط كان القيد لفظا ومعنى وان تعلق بالجزاء كان القيد معنى  
 فقط فظهر ان لا تفاوت بين التقديرين إلا في اللفظ ومما يدل على صحة  
 تعلقيها بالشرط قول المطول في عبارة الشاخص اصله مهما يكن من شيء بعد  
 الحمد والثناء فانه جعل بعد وما اضيف اليها من تمام الشرط الذي ذابت  
 عنه اما وفي كلام عبد الحكيم في حاشيته هنا ما هو صريح في جواز تعلقيها  
 بالشرط والجزاء وجابه يطول انظره ان شئت وكونك تقول يدخل على  
 تعلق الطرف بالجزاء الشيء السابق على الحمد ولا يدخل على تعلقه  
 بالشرط مدفوع بما قلناه من وقوعه في سياق الشرط ودعوى المضى في يكن  
 غير صحيحة والذي ادعى فيه كماله في المضى كان لا يكون على ان العموم  
 الاستقبالي يفوت عند الحمل على المضى وحمله على ما يشمل الماضي

والمستقبل غير صحيح فالأولى ما قلناه تأمل وقول ( د ) أو الخبر أن كلام غير صحيح فإن بعد ليست على القول الثاني متعلقا بخبر أن لأن خبرها هو ذكرت وهو لا يستقيم المعنى عليه إذ يصير المعنى عليه قد ذكرت بعد حمد المصنف وصلاته وانت ترى ما فيه من العيب فالصواب على القول بتعلقه بالجزء أنه متعلق بالفعل المحذوف بعد الفاء وهو أقول اذ هو الذي يتسبب على الحمد والثناء من المصنف لا ذكرها في الكتب فاعلمه وقد علمت من هذا الكلام الجواب الحقيقي لما الواقعة في كلام المصنف ما هو حتى يدفع به ما اعترض به على المصنف بأن ذكرها في الكتب ليس مسببا على وقوع شيء والجواب أن المسبب قول المصنف ذلك لا ذكر القوم لها في الكتب مفصلة والمراد أن الجواب هو أقول مع صميمته قوله فاردت ذكرها الخاي مهما يكن من شيء فأقول اني مؤلف كتابا موصوفا بصفات خاصة ذاكراسبب ذلك وإن من قوله فإن معاني الاستعارات وقعت في جواب الشرط وذلك من المواطن التي يجوز فيها كسر همزة أن وفتحها كما في الخلاصة لكن يتعين هنا الكسر لاجل أن الجواب هو القول المحذوف فتكون هي محكية به تأمل ( فإن معاني الاستعارات ) جمع الاستعارة دليل على أنه أراد الأنواع الثلاثة أعني التصريحية والمكنية والتخييلية من حيث خصوصياتها ولذا ذكرها بالوجه الذي وصفها به من قبله من كونها مسيرة الضبط وحينئذ يتعين عليه الجمع في لفظ الاستعارة وإضافة المعاني اليها فسقط قول ( ع ) ولا يخفى أن المعاني للفظ الاستعارة لا للاستعارات ووجه سقوطه أن مراد المصنف بيان سبب تأليفه وهو صعوبة أخذ هذه المعاني الثلاثة أعني التصريحية بقسميها من الأصلية والتبعية والمكنية والتخييلية من كتب من تقدمه فأراد أن يجمع ما تفرق ليسهل التحصيل ولا شك أن التفرق الواقع في الكتب المتقدمة والجمع الواقع في كتاب المصنف إنما يليق بالأنواع وأما لفظ الاستعارة بالأفراد فليس له إلا معنى واحد وهو لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فلا يجمع المعنى مضافا للفظ الاستعارة إلا على تأنيل

اذ المعنى بالجمع ما صدق لمداول لفظ الاستعارة لا انها مداول للفظ الاستعارة  
كما علمت وبالجملته حيث حملت الاستعارات بالجمع على الانواع الثلاثة  
وانها مراد المصنف فلا معنى للتصويب والاعتراض بالامور الواهية التي في  
(ع) وعلى ما قررناه تكون الاضافة بيانية او لامية لمن تأمل ولاظهر هو  
الثاني وما يتعلق بها من تقسيم ما يصح تقسيمه وذكر القرائن على تفصيلها  
وذكر الترشيح وكونه باقيا فيه اللفظ على معنائه او منتولا عنه الى غيره وغير  
ذلك فقصر الشراح له على الاقسام والقرائن قصور واستدلالهم على مدعاهم  
بقول المصنف فنظمت فرائد النخ غير مفيد لانك خبير بانك لا يلزم من  
عقده العقود لبعض متعلق الاستعارة لاهميته ان يكون مرادة بما يتعلق بالاستعارة  
الذي فصل في كتب القوم هو هذا الذي افردته بفرائد لان متعلق الاستعارة  
اكثر من هذا قطعا كما هو معلوم لمن مارس فن البيان والحاصل ان المصنف  
يقول معاني الاستعارات وما يتعلق بها فصلت في كتب القوم تفصيلا يعسر  
معه التحصيل فاردت ان اذكر المهم من ذلك في ثلاثة عقود اذ من جملة  
متعلقات الاستعارة مباحث التشبيه واقسامه وانت تراه لم يذكره وما جعلوه  
دليلا لهم لا يشهد لهم بل لما قلناه لانهم عدل عن قوله لتحقيق ذلك او  
لتحقيقه الى قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها فذكره بالاسم  
الظاهر والمقام للاضمار دليل على خلاف ما قالوه فنامل (قد ذكرت) اي  
دونت فالذكر مجاز في التدوين لان الذكر حقيقة من اوصاف اللسان فهو  
من باب ذكر المسبب وارادة السبب لان التدوين من اسباب اللفظ والذكر  
(في الكتب) اي كتب سن تقدم المصنف من متقدم او متأخر (مفصلة)  
مفرقة (عسيرة الضبط) صعوبة التحصيل لشبهتها وتباعد بعضها عن بعض لان  
الفصل بمعنى التفريق يلزمه ذلك اي عسر الضبط فقول (ع) وسن تابعه  
الاولى غير مضبوطة غير شديد لان عدم الضبط كما يكون مرتبا على التفصيل  
والتفريق المستلزمين عسر الضبط يكون مرتبا على غيره ايضا اذ كثيرا ما يكون  
الشيء سهلا التحصيل ولا يحصل ولا يضبط بالفعل لعدم الالتفات اليه وغير

ذلك فما سلكه المصنف من ذكر لازم الشيء الخاص به الحامل على التاليف  
اولا بالقصد من ذكر الاعم منه ولما قصد جمع ما تفرق وجعله على وجه  
سهل الضبط والتحصيل قال على وجه المبالغة تنشيطا ( فاردت ) من الارادة  
والقصد ( ذكرها ) تدوينها ( جملة ) مجموعة ( مضبوطة ) بالفعل لا سهلة  
الضبط كما ارتضاها ( ع ) اذ مع ذلك تقوت المبالغة التي قصدها المصنف  
وقول ( د ) ردا على ( ع ) لكنه راعى جانب المعنى لانه ضبطها بالفعل النج  
ظاهرة انه فهم ان معنى الضبط هو جمع المسائل بعضها لبعض من غير تفريق  
وهو غير ظاهر فان المراد من الضبط هو التحصيل وقيامها بالمشعل اذ ذلك هو  
الحامل على التاليف فالوجه في الفهم والرد ما قلناه تأمل ونظير هذه المبالغة  
ما قالوه في حد المنطق فانهم يعصم مع ان العاصم مراعاته وايضا على ما  
قرره ( ع ) اولا من قوله لاولى غير مضبوطة ان يقال هنا مضبوطة لا سهلة  
الضبط اذ لا يقابل غير مضبوطة إلا مضبوطة لا سهلة تأمل فلله در المصنف  
حيث تكلم في كل مقام بما يناسبه وما افعل ( ع ) عن مقاصد المصنف  
رحمه الله تعالى وفي قول المصنف فاردت دليل على تقدم الخطبة كما هو  
الظاهر ( على وجه ) طريقة كما فسر به التفتازاني الوجه في باب تعريف  
المسند اليه من الشاخص ( نطق به ) دل دلالة واضحة لبسطها وعدم  
اختصارها وصيقها فهو من باب نطق الحمال على ما ياتي بيانه ( كتب  
المتقدمين ودل عليه زبر المتأخرين ) الزبر بضمين او بكسر فسكون واختير  
لاول لمناسبتهم لكتب لفظا ومعنى بخلاف الشافي فانه مطلق الكلام اعم  
من الكتب ودلالة الزبر اعم من التصريح والاشارة فلذلك سلك المصنف  
في جانب المتأخرين الاعم وهو الدلالة الشاملة للصراحة وغيرها لان شان  
مباراتهم الاختصار الذي هو مظنة ذلك الاعم ( فنظمت ) جمعت ففيه  
استعارة تبعية لا يخفى تقريبا ( فرائد عوائد ) يحتمل ان يكون عوائد بدلا  
من فرائد وهو اللائق والاحسن اذ فيه تخريج التركيب على الوجه الابلغ  
وهو الاستعارة ومع ذلك يكون ترشيحا لنظمت على وجه لا ينفك ترشيحه

لان الترشيح كما ياتي كما يكون مع بقاء المعنى الحقيقي يكون مجازا ويحتمل ان يكون من باب لجين الماء من اضافة المشبه به للمشبه وانبت تسراة مع الاول منكشفة عند التامل لان الاستعارة ابلغ من التشبيه وليس في اللفظ ما يرجح الاحتمال الثاني الذي عليه اكثر الشراح وفرائد وعوائد صيغتها منتهى المجموع فالشواهد منعدم منها على كل من الاعرابيين إلا انه على انه من باب لجين الماء انما ترك التنوين من فرائد للاضافة لان الاضافة ترد للاصل لكن رشاقة المعنى ترجح الاول وعلى الاحتمال الثاني لا يتعين ان تكون الاضافة من باب لجين الماء بل يحتمل ان تكون الاضافة على معنى من اي فرائد بعض العوائد التي عادت عليه من العلماء مطلقا او علماء المعاني والبيان اشار لهذا الحفيد في تقريره فيرجع للاول في بلاغته لانه استعارة ايضا فقول ( ع ) وسن تبعه لو قال فوائد بدل فرائد لكان احسن لفظا ومعنى كلام يهجه السمع والطبع لان فيه ردا للكلام الى مراعاة الشقاشق اللفظية وترك المقاصد البليغة السنية لان في تصويهم ابطال الاستعارة التي يفيدها لفظ فرائد وقصد المصنف التنشيط لتعلم ما في الكتاب وما ذكره اقوى داح لذلك بخلاف ما ذكره ثم قول بعضهم في التوجيه لما صوبه لان الفائدة ما اكتسبت من علم او مال يظهر منه ان استفادة كونها فائدة علم لا تؤخذ إلا من لفظ فوائد وهو غير مسام فان وصفها بانها عوائد عادت عليه من المتقدمين والمتأخرين نص في المقصود فيحصل المراد مع الابلغية هذا واقول اطلاق العود على ما استفادة من غيره محل توقف لان العود الرجوع بعد الانصراف وهو هنا غير ظاهر اللهم إلا ان يقال ان تكرار الاستفادة من كتبهم كالعود من حيث انه اذا اخذ شيئا من محل ثم اخذه من غيره خصوصا ان حصل غفلة قبل المراجعة فتأمل وانظر هل يقل معنى عائدة صائرة كما ورد به في ظني التفسير في حديث عادوا حمدا لكن قد يقال تفسير العوائد بما عادت عليه ممن قبله يغني عنه قوله سابقا قد ذكرت في الكتاب النج لان في ذلك اعترافا بانه اخذها من غيره وهذا عين ما افاده هذا التفسير

والشكوك هنا لا محل له ويقرب منه احتمال كونها بمعنى صائرة وغاية ما  
 ظهر لي ان يكون عوائد من الاضياد اي فرائد صارت لي معتادة ضرورية  
 ليس علي في محاولتها كلفة ويكون فيه اقرار ضمنا بنعمته جليلة وهي ان  
 حسان مسائل هذا الفن صارت له كالتسليقة والامور الجبلية فتأمل ( لتحقيق  
 معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها ) اللام متعلقة بنظمته وهي للتبليغ  
 ويحتمل ان تعلق بمحذوف خالص ويكون ذلك المتعلق صفة لفرائد اي  
 فرائد موضوعه او مستلزمة او نحو ذلك لتحقيق وقوله معاني الاستعارات  
 هو من قبيل الاظهار في محل الاضمار ارتكبه دفعا للوهم ويبان ان مقتضى  
 القياس لتحقيقها فيكون الضمير عائدا على المعاني وما بعدها في قوله فان  
 معاني الاستعارات النج اذ هي محل التحقيق ووجه العدول عن الاضمار او  
 ما يوذي موداه كلفظة ذلك التنبيه على انه انما تعرض لتحقيق البعض  
 لا لكل ما فصل من معاني الاستعارات وما يتعلق بها على الوجه الذي  
 قدمناه في معنى وما يتعلق بها وقد ادعى ( ع ) وغيره ان هذا الكلام هنا  
 قرينة على ان المصنف اراد بقوله وما يتعلق بها خصوص ما ذكره هنا ونحن قد  
 بينا لك ما يرد قولهم فراجع بنظر السداد لا بملاحظ الحساد وقوله لتحقيق  
 التحقيق ذكر الشيء على وجه الحق سواء ذكر فيه لفظ التحقيق ام لا  
 وكلام المصنف يحتمل على هذا وحينئذ يستقيم عطف اقسامها وقرائنها على  
 قوله معاني خلاف ما ذهب اليه ( د ) من عدم صحة عطف القرائن على  
 معاني وقيل في معنى توجيه ذلك لانه لم يحقق جميع القرائن وهو مبني  
 على ان مراد المصنف ما عبر فيه بالتحقيق وقد علمت بطلانه لانه ذكر  
 الاقسام والقرائن على وجه التحقيق اذ حقق قرينة المكنية والمصرحة  
 بجعلها من تمام الاستعارة مغايرتين للترشيح في الاستعارة بالكناية والتخريد  
 في المصرحة وهذا من التحقيق قطعا فتأمل وقوله واقسامها اي اقسام كل  
 واحدة من تلك المعاني ان امكن قسمه فقول ( د ) فكل واحدة تكون  
 اصلية النح ظاهرة ان المكنية تنقسم الى اصلية وتبعية وهو في ههنا وعبرة



( م ) اقرب لانه قسم الممكنية الى المرشحة وما معها دون الاصلية والتبعية  
 واطن اني وقفت على تقسيم الاستعارة بالكناية الى اصلية وتبعية وقوله  
 وقرائنها اي ذكر القرائن على الوجه الحق ومن جملة ذلك تمييزها عن  
 الترشيح والتجريد فاندرج مبحث الترشيح في هذا لا من حيث انه من  
 اقسام القرينة تغليباً بل من حيث ان تحقيق القرينة يستدعي تحقيقه  
 حتى تميز عنه وحينئذ فلا حاجة لما ادعى ( د ) من عطفه على مدخول  
 اللام او على مدخول المدخول بعد تغليب الترشيح والتجريد على القرينة  
 وما اوقعه في هذا التكلف إلا كون المصنف جعل العقد الثالث لتحقيق  
 قرينة الاستعارة بالكناية وهي واحدة فكيف جمع لفظ القرينة فاحتاج الى  
 ما قال من كونه معطوفاً على مدخول اللام فلا يتسلط عليه لفظ التحقيق حتى  
 يرد ما سبق او نلتزم العطف على مدخول التحقيق لكن الجمع باعتبار انه  
 لما حقق الترشيح والتجريد وكان اكل منهما شبه بالقرينة غلب وجمع اما  
 الترشيح فهو شبيه بقرينة الممكنية واما التجريد فهو شبيه بقرينة المصروفة  
 هذا حاصل قصده مع الطول وانت خير بان لا حاجة لهذا بما اسلفناه  
 لك من معنى التحقيق وكيف لا يظن ان المصنف تصدى لتحقيق كل  
 قرينة بعد قوله واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون النسخ الى ان قال بعد  
 فلا تعد قرينة الممكنية ترشيحاً ولا قرينة المصروفة تجريداً فليس بعد هذا  
 التحقيق والبيان بيان واما كون المصنف عقد الثالث لتحقيق قرينة  
 الاستعارة بالكناية فذلك تحقيق خاص بعد تحقيق عام ذكره زيادة في البيان  
 واستيعاباً لما وقع بين الائمة في تفسير ذلك وبما سلف من تفسيرنا معنى التحقيق  
 في القرينة اندفع ايضاً ما عليه ( ع ) حيث قال كانه ادرج الترشيح في  
 القرائن او لم يلتفت اليه لان الاهتمام به دون الاهتمام بالقرينة ووجه الدفع  
 ان الكلام على الترشيح ثان وبالعرض ولكن هذا يرجع الى كلام ( ع ) الثاني  
 تأمل ( في ثلاثة عقود ) هو مع ما قبله من مقابلة المجموع بالمجموع وافق  
 ما اقتضاه اللفظ ام لا ولا يخفى تقرير الاستعارة في العقود فلا تطيل به ويتمشى

يقوله المصنف من قوله الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته وان يكون مستعار النسخ لان قوله سابقا فرائد استعارة فيكون هذا ترشيحا له فيقرر على ما علم في الترشيح وان جعل قوله عقود هو الاصل في الاستعارة كان قوله فرائد ترشيحا ويأتي فيه ما قيل في غيره لكن النصل المتقدم لان الفرائد اجزاء العقود والجزء سابق على الكل باعتبار ان البلاغة فيه اقدم وقول ( م ) فيه مجاز الاول اي خيوط تقول الى كونها عقودا وقد شبه بها الالفاظ النسخ كلام غير ظاهر اذ لم يمسنا لذلك موجب وذلك لان العقد انما يطلق على الخيط بعد الانتظام والمصنف لاحظ به بعد حصول الانتظام ثم شبه به المسائل المنظومة في الذهن او الخارج وليس في كلامه ما يقتضي انه شبه بالخيط قبل النظم اذ لا معنى للتشبيه حينئذ ولا يقصده احد وكان المحامل له على هذا والله اعلم ان المصنف ذكر هذا قبل التاليف وذلك يشبه الخيط قبل نظم اللالي فيه لان المسائل ما دامت لم تجمع في باب يجيء معها كاللالاي مفرقة فاشبه العقد في هذه الحالة الخيط وهو تكلف بارد لا يحمل عليه كلام المصنف

### العقد الاول في انواع المجاز

اي اللفظي ثم المجاز اصله مجوز على وزن مفعول من جاز يجوز اذا تعدى ثم نقل للكلمة الجائزة محلها او الجوز بها او من قولهم جعلت كذا مجازا اي طريقا فيكون اسم مكان كذا ذكره وظاهرة على الاحتمال الاول انه في معنى اسم الفاعل لقوله للكلمة الجائزة محلها وعلى الثاني في معنى اسم المفعول لقوله او المجوز بها انظره ولما كان تحقيق معنى الاستعارة يقتضي معرفتها باجناسها وفصولها وكان المجاز جنسا لها ولا تتم معرفته حقيقته الا بمعرفته بوب لمطلق المجاز وعبر بالانواع بدل الاقسام لان الداخل تحت الجنس نوع وايضا لو عبر بالاقسام لتوهم ان المراد المذكورة اولا وليس كذلك فسقط ما ( ع ) من التصويب اولا وآخره وان ارتضاه بعض حواشيه فانظره ثم المراد من الانواع هي المجاز المفرد المرسل والمجاز المركب ومطلق

الاستعارة المفردة لا بقيد كونها تصريحية وكذا مطلق الاستعارة المركبة لان  
 المجاز الذي علاقته المشابهة استعارة من غير نظر الى كونها تصريحية  
 ومكنية ولذا اعترضوا على المصنف فيما ياتي قوله مصرحة وياتي لنا  
 دفع ذلك ان شاء الله وهذا يعطيه لفظ انواع المجاز ويرجح هذا قوله  
 الفريدة الاولى المجاز المفرد ان كانت علاقته النسخ فقسمة الى استعارة مفردة  
 وهي مجاز علاقته المشابهة ومجاز مرسل مفرد علاقته غير المشابهة نعم قال  
 الفريدة السادسة لبيان المجاز المركب بقسميه فدل ذلك على انه جعل  
 المجاز منوعا الى هذه الاقسام الاربعة فهي انواع له ويحتمل على بعد  
 اطلاق الجمع على اثنين وهما مطلق المجاز المرسل والاستعارة وعلى كل احتمال  
 تكون الاضافة للاستعراق فلا يرد ما قاله (م) الاضافة في انواع المجاز  
 للجنس لان الاستعارة بالكناية لم تذكر هناك لانك قد علمت ان المراد هنا  
 انواع مطلق المجاز لا انواع الاستعارة وبخلافه انما يرد لو عبر بانواع الاستعارة  
 والله اعلم ( وفيه ست فرائد ) الطرفية فيه من ظرفية الكل لاجزائه واما  
 قوله العقد الاول في انواع المجاز فالظاهر من باب ظرفية المدلول للدلال  
 وفي الحقيقة ظرفية حال المدلول وهو البيان النسخ لان العقد عبارة عن الالفاظ  
 وانواع المجاز هي المعاني وكون العقد عبارة عن الالفاظ هو الظاهر وهو احد  
 احتمالات سبع ذكرها السيد السند في حواشي المطول لكني اخترت هذا  
 لانه الظاهر ويمكن تخريج التركيب على غيره

### ﴿ الفريدة الاولى ﴾

يقال في اعرابه واعراب نظائره من باقي الشراجم وكذا لفظ العقد في محاله  
 ما قيل في اعراب سائر الشراجم الا انه هنا لا يصح جعله من قبيل الموقوف  
 كما هو احد الوجوه التي قيلت في نحو باب لان اللفظ هنا مركب من  
 صفة وموصوف فلا بد في التللفظ بالموصوف من احد وجوه الاعراب لتاتي  
 الصفة بعده على نحوه ( المجاز المفرد ) هو مبتدا خبره ان كانت علاقته الى  
 آخره وما بينهما اعراض للتعريف ولما كانت حقيقة المجاز المفرد تبين حقيقة

المركب ولا يمكن جمعهما في حقيقة واحدة افرد لكل حقيقة وهذا مثل قول  
 صاحب التلخيص المجاز مفرد ومركب ثم عرف كلا على حدة ووجه شارحه  
 في المطول ذلك بما سبق وبدا المصنف بتعريف المفرد لان الترتيب  
 الطبيعي قاض بذلك وقول ( ع ) قيد بالمفرد لداعي ذكر الكلمة في تعريفهم  
 لا يرجع لهذا لان محصله ان المصنف لما وجد القوم عند تعريفهم للمجاز  
 ذكروا الكلمة فهم ان المراد من المعرف المفرد وما وجهها به من الترتيب  
 الطبيعي معنوي وتوجيه ( ع ) يشبه الامر اللفظي والاوّل اولى بالاعتبار كما  
 هو المقرر ( اعني الكلمة ) انظر ما وجه التعبير هنا بالعناية دون ان يقول  
 وهي الكلمة وانظر هل يقال عبر بالعناية اشارة الى تعدد اصطلاحات المفرد  
 وكثرتها فان العناية تقتضي ان المراد ملتبس بغيرة فيقصد الى تمييزه من  
 بين امثاله بالمحكم ولذا ترى المحققين انما يذكرون العناية اذا كان للفظ  
 معنى خلاف المراد والمراد بالكلمة هنا ما هو مصطلح النحويين فيشمل الاسم  
 والفعل والحرف ولا يدخل فيه المهمل حتى يخرج بقوله المستعملة خلافا  
 لتقرير ( ع ) بل ما فعله ( م ) هو الصواب من عدم اخراج المهمل  
 بالمستعملة بل قصره على اخراج الموضوع قبل الاستعمال فتكون ال عهديّة  
 وليس المراد ظاهر اللفظ من الكلمة الواحدة باعتبار اللفظ فلا يرد على قوله  
 الكلمة المركبات الاضافية وغيرها لانها اما اعلام او لا فان كانت اعلاما  
 دخلت هنا وإلا فان كان المجاز في مجموع التركيب كان مجازا مركبا وان كان  
 في اجزائه كان مجازا مفردا باعتبار كل جزء وحده ( المستعملة في غير ما  
 وضعت له ) يخرج كما تقدم ما وضع ولم يستعمل فانه لا يوصف بحقيقة  
 ولا مجاز لان الجنس الداخل في مفهومهما هو الاستعمال وقد فقد منها على  
 ذلك التقدير والاضافة في غير ما وضعت له للجنس لا للاستغراق اذ  
 يلزم على الاستغراق انه لا يتحقق المجاز إلا باستعمال الكلمة في جميع الاغيار  
 وذلك باطل ضرورة والذي يوخد من كلام المصنف انه قائل بان المجاز  
 غير موضوع ولذا لم يقيد الوضع بكونه اولا كما قيد به من يقول بوضع

المجاز لأنه موضوع عنده بوضع ثان فدعوى ( د ) ان المصنف اشار الى كون المجاز موضوعا ثانيا غير صحيحة ثم المراد من الوضع ما يعم الوضع الشخصي والنوعي كما يدل عليه اطلاقه واحداً على الكلمته المستعمله فان مقتضى ذلك اعتبار ما وضعت له تلك الكلمته وهو تارة يكون بطريق التنوع وتارة بطريق الشخص وبهذا ظهر بطلان ما شكك به بعض حواشي ( ع ) من ان المراد بالوضع هل النوعي او الشخصي وعلى كل يخرج الاخر وبما قررنا ان دفع ذلك كله ثم ان اطلق الكلي على جزئي لا باعتبار خصوص ذلك الجزئي صدق تعريف الحقيقة اذ هي استعمال فيما وضع له وان قصد خصوصه كان مجازا وذلك ظاهر وعلى ما اخترناه يكون استعمال الوضع في كل واحد من الوضعين حقيقة كاستعمال رجل في فرد لا من حيث خصوصه واستغنى المصنف عن التمسيد باصطلاح التخاطب الذي ذكره سن قبله كصاحب التاخيص لان الحيشية طاعرة هنا فان قوله المستعمله في غير ما وضعت له معناه قصد استعمالها في غير ما وضعت له فان الاستعمال يدل على القصد كما يدل عليه كلام المطول في باب المسند اليه راجعه والسين والتاء للتاكيد من لفظ الاستعمال كما تقدم واذا كانت الغيرية مقصودة حالة الاستعمال لا في الواقع لم يبق للاعتراض محل ولا يظن بالمصنف ترك ما ذكره غيره ممن تقدمه كصاحب التاخيص إلا لمثل هذا وحينئذ لا يرد على التعريف فساد الطرد ولا الجمع وهذا مع اختصاره افيد مما طول به الغير اذا توكل بانصاف ويؤخذ قصد الاستعمال ايضاً من قوله لعلاقة فانه متعلق بمستعمله مع ملاحظة متعلقه وهو في غير ما وضعت له على انه علت له حامل عليه وذلك يقتضي القصد اعرفه وحينئذ يكون سن ذكر مثل عبارة المصنف هنا ثم يصرح باصطلاح التخاطب يعد مصرحاً بما علم تأمل وما من قوله ما وضعت له ينبغي حملها على العموم حتى يخرج المشترك اذا استعمل في احد معنيين او معانيه فانه يصدق عليه انه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الاخر فبعموم ما يندفع ذلك كما اشار له ( م ) بادخال كل

على ما ثم ان المصنف لم يبرز الضمير من قوله وضعت مع جريان الصلة على غيرتين هي له لعدم اللبس كما هو مذهب الكوفيين ( لعلاقة ) بفتح العين مناسبة خاصة بين معنيين توجب صحة نقل ما وضع لاحدهما للآخر واصلا لغته علاقة الحب ثم نقلت لهذا المعنى ولا يخفى حسن المناسبة بينهما واللام للتعليل متعلقة بالمستعملة فلا يحتاج بعد ذلك الى تقدير ملاحظة كما قرره ( م ) وخرج بها الغلط اذ ليس الاستعمال فيه معالا بالعلاقة حتى يخرج بزيادة ملاحظة بل يخرج الغلط بالاستعمال لما اعتبر فيه القصد كما تقدم قريبا لكن التعاريف مبنية على الايضاح فلا يضر فيها مثل هذا الاطناب وقول ( د ) فهي مغنية عن القرينة كلام غير صحيح لان العلاقة معتبرة لصحة المجاز في نفسه وبالنسبة الى المتكلم واسا القرينة فالقصد بها ارشاد السامع الى قصد المتكلم حتى لو لم تذكر القرينة لصح المجاز في نفسه على وجه مجمل بل ظاهر في خلاف قصد المتكلم واذا تبين الغرض منهما فكيف يدعى اغناء احدهما عن الآخر نعم كون الغلط يخرج باشتراط القرينة لا يوجب قدحا في ذكر العلاقة لان الغرض من كل منهما مختلف كما علمت على ان العيب انما يالحق الثاني اذا اغنى عنه الاول اما الاول اذا اخذ مركزة واستقل بموضعه فلا يعاب بشيء ياتي بعده مغنيا عنه ونظير ما قلناه ما ذكره العلامة التفتازاني عند قول صاحب الشاخيص وبالعلية لاحضاره في ذهن السامع النسخ فراجع فما ذكره ( ع ) من قوله ولا يخفى انه يغني عنه اشتراط القرينة فيه نظر لما علمت وهذا كلام مجازاة وارضاء للعند ان في ان الغلط خرج بالعلاقة والا فقد اريناك الحق فاتبعه والله اعلم وقول ( د ) انما ذكرها اي القرينة لوصفها بمانعة اعتذار بارد لان العلاقة عنده مغنية عنها مع وصفها وهو مانعة لان القرينة المذكورة للمجاز التي تغني عنها العلاقة مشروطة بكونها مانعة فلا معنى للاعتذار بشيء وقع الاغناء عنه ( مع قرينة مانعة عن ارادته ) اخرج بالوصف الكناية بناء على انها مستعملة في غير ما وضعت له فان القرينة فيها غير مانعة واما على انها مستعملة

في معناها ليتوصل منه الى غيره فقد خرجت بقوله في غير ما وضعت له  
واشار بقوله مع الى ان القرينة معتبرة ثانيا لانها كما علمت لارشاد السامع  
الى قصد المتكلم ولا شك ان الارشاد الى قصده فرع صحته وصحته بالعلاقة  
فقول (ع) لاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة  
بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز غير متوجه اما اولا فلانه مبني على ان  
المجرور بمنع تابع لغيره وقد رده عبد الحكيم في حواشي المطول فراجع وصل  
علي محل الشاهد منه واطنه نقصه بقولهم جاء القوم مع الامير واما ثانيا  
فاننا نلتزم التبعية بما وجهناه سابقا من تبعية الاعتبار وقوله بل كل منهما  
مما يتوقف عليه المجاز ان عني انه يتوقف على كل منهما صحته فباطل كما  
بيناه سابقا وان عني انه يتوقف على القرينة من حيث الفهم على ما سبق  
صححت التبعية من حيث الاعتبار وهذا ظاهر لمن انصف لان الفهم تابع  
لمراد المتكلم فتكون القرينة تابعة لما هو من تمام مراد المتكلم فتأمل وعكس  
(د) فجعل العلاقة مغنية عن القرينة وهو غير صحيح ثم ما سلكه (د)  
من العكس المذكور مبني على ما زعمه من تفسير العلاقة حيث قال في  
خلال تقريرة معتبرة عندهم ملحوظة للمشكك للدلالة على قصده فهي مغنية  
النح فقول له للدلالة على قصده كلام فاسد فان العلاقة على ما قررناه سابقا  
انما هي لصحة المجاز في نفسه لا للدلالة على قصد المتكلم كما زعم بل ذلك  
وصف القرينة كما علمت وهذا من العجب ثم اعتذر اما لا يجدي وبالجمل  
فمكلام (د) هنا سهو ظاهر لا يعول عليه ثم كون الكناية يصح فيها ارادة  
المعنيين معا انما يتمشى على مذهب سن يجوز استعمال اللفظ في حقيقة  
ومجاز لان هذا من ذلك او يشبهه على الخلاف فيها واما سن يمنع ذلك  
ففيه بحث على مقتضاه ولا يتوهم انه من باب استعمال المشترك لانعدام  
تعدد الوضع الحقيقي فيه وعلى فرض صحته لا يتمشى ايضا الا على مذهب  
سن يستعمل المشترك في معنيتين او معانيه وما اورده (د) من ان المجاز  
يجوز ارادة الموضوع له للانتقال منه الى المعنى المجازي فيه نظر لان الارادة

انما هي من المتكلم ومعلوم انه لا يصح ذلك منه مع كون المجاز لفظا مستعملا في غير ما وضع له والاستعمال عبارة عن اطلاق اللفظ على المعنى وارادته منه وقد نصب القرينة على انه لم يرد المعنى الحقيقي وقد اخرجوا الغلط بالعلاقة بعد ان شملته في زعمهم قولهم مستعمل في غير ما وضع له شمولاً يساوي المجاز حتى احتاجوا للاخراج ولا شك ان الغلط ليس فيه التفتت للمعنى الاصلي فكذلك المجاز لا يلزم التفتت فيه الى المعنى الاصلي نعم السامع ينساق ذهنه الى المعنى الحقيقي فيرد عن ذلك بالقرينة وليس ذلك بمعتبر اذ هو حال السامع وكلامنا في المتكلم فتأمل فلن الكلام الموردين ( د ) واطنه لغيره كالـ ( ع ) في غير محله على ان كون المقصود من الارادة لاجل الانتقال للمعنى المجازي انما ذلك بالنسبة للسامع اي يكون ذلك عوناً للسامع على فهم المعنى المجازي المراد اذ المتكلم غني عن ذلك غير مستقيم لان السامع ينساق ذهنه الى المعنى الحقيقي ثم لما يسمع القرينة يرجع عن ذلك ويعترف بخطاه في فهمه خلافاً لمراد المتكلم ولا يقع في نفسه ان المتكلم اراد المعنى الحقيقي اصلاً واي دليل للسامع على ان المتكلم جعل المعنى الحقيقي وسيلة للانتقال بل ما جعله من القرينة ينادي على ضد ذلك فتأمل فاني لم ينشرح صدري لما قيل هنا من هذا المعنى وقد اطنبت لبعده ما قيل عن حيز القبول تأمل وقول ( د ) والمراد بالقرينة هي المصححة لاستعمال اللفظ المجازي كلام غير صحيح اذ المصحح المجاز انما هو العلاقة كما نبهنا عليه سابقاً وكان حقهم ان يقتصر على ما قيل قوله المصححة اعني قوله الممانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ويترك قوله المصححة وقوله لاستعمال اللفظ لان استعمال ينسب للمتكلم دون السامع فالحق الحق ان يتبع ( ان كانت علاقته ) التي لاجلها اطلق اللفظ على غير ما وضع له ( غير المشابهة فمجاز مرسل ) لارساله اي لا طلاقه عن التقييد بعلاقة مخصوصة كما قيدت الاستعارة بذلك او لارساله وعدم تقييده بادعاء الدخول في افراد المعنى الحقيقي وهذا الذي قررنا به الوجه الثاني هو اللائق ببيان وجه التسمية لا كما قال ( م ) و ( د ) سمى



مرسلا لارساله عن ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به ووجه ما قلناه ان العلاقة في كل مجاز مرسل ليس فيها ما ادعيه من دخول المعنى المجازي في جنس المعنى الحقيقي كما ادعي ذلك في علاقة التشبيه واما نفى دخول المشبه في المشبه به فلا وجه له يظهر في ملاحظة التسمية لان التشبيه معدوم في جميع افراد المجاز المرسل ولا يحسن نفى شيء إلا بعد امكان وجوده ثم لو حسن اعتبار ما قلنا لكان الاولى في الوجه الاول ان يقال سمي مرسلا لارساله عن التقييد بعلاقة المشابهة ليرتبط الوجهان (والا) بان كانت العلاقة التي لاجلها الاستعمال هي المشابهة (فاستعارة مصرحة) اعترض التقييد بالمصرحة بان الاستعارة كما تكون مصرحة تكون مكنية كما سيذكره المصنف فالمتعين ترك التقييد اقول انما يتم الاعتراض لو كانت الاستعارة متفقا عليها فيلزم المصنف سلوك الاتفاق لئلا يقع في خرق الاجماع وليس كذلك فانهم قد وقع خلاف كبير في تقرير الاستعارة بالكناية على مذاهب اربعة ذكر المصنف منها ثلاثة والرابع مذهب الشيخ عبد القاهر كما ذكره صاحب المطول وهو يرجع الى مثل الاستعارة التخيلية على ما اختاره غير السكاكي وهي اسناد الشيء الى غير تن هو له نص المطول واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية واما ما دل على ان في قولنا اظفار المنيعة استعارة بمعنى انه اثبت للمنيعة ما ليس لها بنساء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخيلية اه كلام المطول مع اختصار وراجع ان شئت وقوله المصنف مراده به صاحب التاخيص اذا تقرر ذلك فالمصنف قيد اما سلوكا لمحل الاتفاق او ارتضاء مذهب الشيخ عبد القاهر المذكور او مذهب صاحب التاخيص وهذا بوجهيه اظهر في الجواب مما قلناه قبله لان كون الاستعارة المصرحة متفقا عليها لا يوجب تخصيص التعريف اذ لا صل شموله لجميع افراد المعرف ويرجح ما قلناه من ارتضاء مذهب الشيخ والخطيب قوله المستعملة فان اطلاق لفظ الاستعمال انما يكون حقيقة في الاستعارة المصرحة واما في الاستعارة

بالكنائية فاطلاق الاستعمال فيها مجاز ولاصل في الاطلاق الحقيقة لان  
اطلاق اسم المشبه به للمشبه في النفس اعتباري وبالمجملته فالمصنف لما  
قيد بالصرحة ظهر منه ارتضاء مذهب غير السلف في الاستعارة بالكنائية وان  
قدمه والتقديم وان كان مشعرا بالارجحية خصوصا مع كونه مذهب السلف  
لكن لما ذكر ما يشعر بمذهب غيرهم كمذهب الشيخ الذي قدمناه او مذهب  
الخطيب الذي يرى ان الاستعارة بالكنائية هي التشبيه المضمور في النفس حصل  
التعارض بين الدليلين في مرتضاه رحمه الله فوجب الرجوع للترجيح فنقول  
المنطوق ارجح في الدلالة من المفهوم وما في معناه ولا شك ان قوله  
فاستعارة مصرحة دال دلالة المنطوق على انه مرتض مذهب الشيخ  
السابق او الخطيب في الاستعارة بالكنائية ودلالة التقديم على كونه مرتضيا  
لمذهب السلف من قبيل دلالة المفهوم وقد علمت ضعف دلالة المفهوم وما  
في معناه من دلالة السياق بالنسبة لدلالة المنطوق فاذا علمت هذا الذي  
ذكرناه ظهر ان لا تعقب على المصنف كما وقع من شراحه فتأمل والله اعلم  
فان قلت قوله فاستعارة مصرحة التيد بمصرحة يقتضي بمفهومه استعارة  
غير مصرحة وهي الاستعارة بالكنائية وهو منافي لما ادعيت من ارتضاء  
مذهب الشيخ قلت هذا لفظ اصطلاحى لا يراعى له مفهوم

### ﴿ الفريدة الثانية ﴾

( ان كان ) اللفظ ( المستعار اسم جنس اي اسما غير مشتق فالاستعارة اصلية )  
لما كان اسم الجنس فيه خلاف بحسب ما قرره النحاة والاصوليون وكل  
من المذهبين لا يناسب ان يراد مصطلحه هنا اما النحويون فقد قرروه  
بما يخالف علم الجنس وفرقوا بينهما بما اشتهر في كتبهم من ان علم الجنس  
اعتبر في مفهومه التعيين وضعا بخلاف اسم الجنس مع اتفاقهما في الدلالة  
على الماهية لا الفرد الغير المعين ولا شك ان استعارة علم الجنس اصلية  
فلو اريد ما اصطلاح عليه النحاة يخرج علم الجنس مع قصد ادخاله في  
الاصلية بل ويشمل ما استعارته تبعية وهو النكرة المشتقة لكن على ما

لبعض النكاح دون الكل واما الاصوليون فقد جعله بعضهم يساوق النكحة وهو بذلك يخرج عليه علم الجنس ويدخل فيه النكحات المشتقة ومنهم من يجعله عين المطلق وهو ما دل على الماهية لا بقيد وهو بهذا المعنى يشمل ايضا المشتق فلما ظهر عدم استقامة ارادة كل من المذهبين اظهر المصنف مقصد البيانيين بتعريف يشمل علم الجنس ويخرج المشتقات النكحة فكان اصطلاحا مستقلا ولهذا عرفه بقوله اي اسما غير مشتق ولم يكتب به مجرد ذكر اسم الجنس لئلا يقع في خلاف المراد ثم ما عرف به المصنف قريب مما عرف به في المطول ونصه عند ذكر الاستعارة الاصلية والتبعية اسم الجنس هو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف . اهـ . فقوله نفس الذات ليس المراد من الذات فيه ما قابل المعنى بل المراد مطلق شيء اعتبر مستقلا من غير نظر الى غيره من الاوصاف فيشمل الذوات والمعاني المعبرة على الاستقلال ولذا مثلوا له بالاسد والقتل لا بالقاتل والمضروب مثلا حيث اعتبر في مفهومهما امر زائد على الذات وقوله الصالحة اشار به الى انه لا يشمل التعريف الجزئي الحقيقي من الاعلام الشخصية وسائر المعينات وقوله من غير اعتبار وصف النج اخراج الجميع المشتقات وانما قلنا ان تعريف المصنف قريب لان تعريفه غير مانع لدخول الاعلام الشخصية كزيد وعمر مثلا اذ يصدق عليها انها اسماء غير مشتقة مع انها لا تصلح استعارتها مطلقا فضلا عن كونها اصلية او تبعية فهو تعريف بالاعم واذا علمت انه تعريف بالاعم فلا حاجة الى زيادة ما يدخل نحو حاتم من الاعلام الشخصية التي اشتهرت بصفته كما نقله شراحه لانه داخل في تعريفه الذي كشف به مراد القوم نعم يحتاج لادخالها صاحب المطول لما اشترط الكلية في اسم الجنس فما ذكره الشراح من تاويل الكلي في كلام المصنف ليشمل نحو حاتم غير محتاج اليه وظنوا انه لولا تاويلهم لخرج نحو حاتم وهو في محل المنع لان تعريف المصنف شمله وغيره فكيف يخرج حينئذ نعم لما اعتبر الشراح

الكلية اوجب ذلك الخروج الحرج لادخال المخرج المذكور وحققهم ان  
يذكروا عموم التعريف ثم يقولون ويخرج منه نحوزيد وعمر الخ ويبقى  
ما سوى ذلك مشمولاً بل قد يدعى ان المصنف نبه على ان هذا هو  
التعريف الحقيقي لاسم الجنس اما الكلية فهي شرط في تحقق استعارته  
والشرط خارج عن الماهية فشامله فهو حسن لمن انصف وها هنا بحث وهو  
ان قول صاحب المطول من غير اعتبار وصف من الاوصاف ينافي ادخاله  
لحاتم في هذا التعريف لان حاتم ونحوه انما صار كلياً من حيث انه في  
معنى جواد وحينئذ يقال صار دالاً على ذات باعتبار وصف هو الجواد اذ جواد  
معناه ذات لها الجود الكثير واشتهارة بذلك لا ينقله عن كونه دالاً باعتبار  
وصف انما يخرجهم عن ارادة ذات واحدة ولذلك يقال في مقابلته بعد  
هذا التاويل بخيل مثلاً لا زيد وعمر مثلاً تامل فاني لم اطالع مطلقاً  
المسألة من حواشي المطول لشغل البال وضيق الوقت وانظر هل يجاب  
بانهم صار مثل صاحب تمنوسي فيه مراعاة الوصف وقول ( ع ) اسم  
الجنس عند النحاة يساوق النكرة لعله اراد بعضهم كابن الحماجب المشهور  
عنه ذلك وإلا فالمسألة شهيرة في كتب النحو بخلاف ذلك بل بالوجه  
الذي قدمناه وان اعتبر الماصدق فليسنا فيه ووجه تسميته بالاستعارة اصلية  
انها غير متوقفة وثابتة لغيرها كما هو موجود في التبعية او باعتبار انها اصل  
للتبعية في الجملة كما في المصدر فانه اصل لسائر المشتقات وانما قالوا في  
الجملة لخروج الجامد هذا مخصل ما يفهم من شروح الكتاب في وجه التسمية  
زاد ( م ) والنسبة المبالغة كاحمري اقول لا بد من تغاير المنسوب والمنسوب  
اليه وحينئذ اللفظ قاض بانها منسوبة الى اصل لتحقق معنى النسبة وذلك  
المعنى لا يوديه قولنا لانها غير مسبوقه بالغير لان ذلك انما يوجب تسميتها  
اصلاً لا اصلية فتعين انه لا بد من تدبير يصحح التسمية بلفظ النسبة  
فاقول لفظ الاستعارة يطلق تارة على اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ويطلق  
كثيراً على استعمال اللفظ فيما شبه بمعناه كما قال في التلخيص وكثيراً ما

تطابق الاستعارة على استعمال المشبه به في المشبه اذا تقرر ذلك فقول المصنف فالاستعارة اصلية اما باعتبار ما قاله ( م ) من المبالغة او مراده بالاستعارة المعنى المصدري الذي هو الاستعمال المذكور ومعنى حينئذ كونها اصلية انها متوقفة على اصل وهو لفظ المشبه به لان الاستعمال يقتضي مستعملا وهو اللفظ فظهر معنى النسبة واستقام بلا هرج ويدل على ان المراد هو المعنى المصدري قول المصنف في التبعيية لجريانها في اللفظ النخ فان الموصوف بالجريان في اللفظ هو الاستعمال لا اللفظ وإلا لزم جريان الشيء في نفسه بل جريانه في المصدر وفي نفسه وهذا غاية في السخافة والبطلان وايضا قوله فالاستعارة اصلية ولم يقل فهو استعارة اصلية بالاضمار اذ المقام للاضمار فلا بد للعدول عنه للاضمار من نكتة ولم تظهر إلا بما قلناه وانما قلنا المقام للاضمار لان المستعار في كلام المصنف هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له وهو عين الاستعارة بالمعنى الاسمي ونظير هذا ما قرره التفتازاني في عبارة التلخيص لما بوب للتشبيه فقال التشبيه النسبة الدالة على مشاركة امر لا مرفي معنى النخ قال الشارح ما حاصله بالمعنى لا باللفظ المراد من التشبيه الثاني غير الاول بدليل اثباته بالاسم الظاهر بدل المضمور الذي اقتضاه المقام وانما اطنبت لاني لم نر من حرر المحل مع استشكل بعض لوجه التسمية نعم قد يقال البحث بطوله ينبني على ان الياء للنسبة فاذا قيل المصدريته كما قيل في الخصيصية ونحوها وما ذكره ( م ) من نحو النسبة للمبالغة لا يلابسه قول المصنف لجريانها النخ لان الضمير انما يناسب الاستعارة بالمعنى المصدري وكونك تقول الاستعارة عند ( م ) في قوله اصلية بالمعنى الاسمي وفي قوله لجريانها بالمعنى المصدري من قبيل الاستخدام متكلف وما اسلفناه اقرب واحسن تأمل والله الموفق ( وإلا فتبعيية ) اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس بل كان مشتقا كالفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفصيل واسم الزمان واسم المكان واسم الالة كما في المطول ومختصرة او كان حرفا لانه كالفعل مفهوم اسم والمشتق مفهوم غير

مشتق فلاستعارة بالمعنى المصدرى كما حررناه تبعية لتوقفها على سبق استعارة  
 قبلها وما قيل في بقاء اصلية يقال في بقاء تبعية بقي هنا بحث وهو ان المشتق  
 المحترز عنه في الاستعارة لاصلية هل هو مقصور على ما هو مشتق بالفعل او  
 ما يشمل الموصول بالمشتق وعمل يشمل مثل صاحب مما تنوسي فيه المعنى  
 الاصلي او لا يشمل لكن مقتضى ادخال الطول لاسم الالة ان صاحبها  
 ونحوه داخل في المشتق لان المعنى المصدرى موجود في كل منهما مع خلو  
 كل من الضمير فبالوجه الذي دخل اسم الالة دخل الموصول بالمشتق كالمنسوب  
 في قولك زيد تميمي ونحوه بل ربما يكون هو اولى لتضمنه الضمير كاسم  
 المفعول الصريح ويقوي ما قلناه من الدخول ما ذكرناه في حاتم من معنى  
 جواد حتى ساغ جعله كليا ليصح ادخال افراد المشبه فيه تامل ( جريانها )  
 اللام للتعليل متعلق بتبعية باعتبار تاويله بالنسبة اي سميت تبعية  
 لجريانها او بالنسبة في قوله تبعية لانه خبر المحذوف جواب للشرط في  
 قوله والا اي هي تبعية ومعنى تعلقها بالنسبة باعتبار الشبوت اي ثبتت  
 تبعيتها لجريانها ( في اللفظ المذكور ) المذكور هو المشتق والحرف المذكوران  
 في قوله والا اذ معناه والا يكن اسما غير مشتق بل كان اسما مشتقا او  
 حرفا فهو مذكور بهذا الاعتبار فلا اعتراض ( بعد جريانها في المصدر ان  
 كان المستعار مشتقا ) الذي هو اصل المشتقات عند البصريين ولا يلزم  
 من هذا ان يكون المصنف متمذهبا بمذهب البصريين اذ لا يلزم من اصالته  
 المصدر بحسب الاستعارة اصالته بحسب الاشتقاق نعم يؤخذ من قول  
 المصنف ان كان المستعار مشتقا ما يدل على انه ماش على مذهب البصريين  
 لانه عبر بالمشتق ولم يذكر معه الفعل صراحة فدل على دخول الفعل في  
 المشتق وحينئذ يكون ماشيا على مذهب البصريين والضمير في جريانها  
 دائد على الاستعارة المطلقة بمعنى الاستعمال المتحقق في المحلين لتحقيق العام  
 في فرديه وحينئذ لا يقال كيف يصح ان تكون استعارة واحدة جرت في  
 محلين وتسمى تبعية وهي اصلية لجريانها اولا نحو نطقت الحال والحال

ناطقته بكذا فيقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى المداول وايصاله الى الذهن ثم تدخل دلالة الحال في جنس النطق بدعوى الاتحاد بينهما الذي اقتضيه المبالغة في التشبيه حين تنوسي اذ الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه ودعوى العينية بين المشبه والمشبّه به فتستعير لفظ النطق للدلالة ثم تشتق منه بعد الاستعارة والاطلاق نطق بمعنى دل وينطق بمعنى يدل وناطق بمعنى دال ومنطوق بمعنى مداول وهكذا فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل وجميع المشتقات تبعية والقرينة في الكل لفظ الحال في هذه الاستعارة كذا يوضح من تقرير التاخيص والسعد رحمهما الله تعالى ولكن في النفس توقف في جعل الدلالة مشبهة بالنطق لان النطق به الدلالة لا هو دلالة فكيف يشبه ما هو دلالة بما به الدلالة فلو قيل شبهت كيفية الحال بنطق الناطق ليكون كل من المشبه والمشبّه به به الدلالة لا دلالة تأمل ( وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا ) قوله في متعلق معنى الحرف معطوف على في المصدر متعلقين بجريان وقوله ان كان حرفا معطوف على ان كان مشتقا فالتركيب حينئذ شبيه بالعطف على معمولي عاملين مختلفين وانما قلنا شبيه ولم نقل منه لان ان كان مشتقا ليس معمولاً لعامل حتى ياتي العطف على معمولي عاملين لكن لما انفرد عن قوله في المصدر لكونه غير معمول لعامله وهو الجريان كان شبيهها بما هو معمول لعامل آخر تأمل مثال التبعية نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فشبّه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه كالحبة والتبني وبلغ في التشبيه حتى صار ترتب العداوة والحزن على الالتقاط فردا من افراد مطلق ترتب علته الغائية عليه الذي من افراد ترتب الحبة والتبني عليه فاطلق عليه ترتب العلة الغائية بمتنصّي التشبيه والمبالغة فصار اطلاق العلة الغائية على العداوة والحزن استعارة اصلية وتبعتهما استعارة اللام في ترتب العداوة والحزن الخاصين الجزئيين هذا محصل تقرير التفاضل في على مقتضى مذهب السكاكي ( والمراد

بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة كالاتداء ونحوه )  
 فسر المتعلق بما ذكرنا على الخطيب في تاسخيصه حيث جعل متعلق معنى  
 الحرف هو الجرور وقد رده التفتازاني في شرحه ونقل عبد الحكيم من كلام  
 صاحب الكشاف ما يشهد لصاحب التاخييص وأول عبارة الخطيب في  
 التاخييص بما يدفع اعتراض السعد عليه وجلب كلامهما يوجب الملل بالطول  
 تعيينه انما كانت الاستعارة في المشتقات تبعية لان المقصود الاهم منهما هو  
 المعنى الذي دل عليه بها كالضرب في الضارب والنطق في الناطق لا الذات  
 من حيث هي وإلا لذكرت بانظهما الدال عليهما من غير اشعار بالوصف  
 المذكور واذا كان كل مشتق المراد منه هو الوصف لا الذات من حيث هي  
 فلا تاتي الاستعارة فيه إلا بعد اثباتها في ذلك الوصف المقصود وهو المعنى  
 المصدرى وهذا التوجيه يشمل المشتقات باسمها حتى اسماء المكان واسماء  
 الزمان واسماء الالة كذا حرره السعد اسعده الله واما التعليل بكون المشتق  
 لا يصلح معناه كالفعل للحكم عليه بوجه الشبه لدخول الزمان في مفهوم  
 الفعل وعروضه للاسم والاستعارة تعتمد التشبيه المقتضي للحكم بوجه الشبه  
 على المشبه والمشبه به ولا يصلح للحكم على الوجه المذكور إلا الحقائق  
 المستقلة فقد رده السعد فراجع واعتمده فانه تحقيق لا معدل عنه ( وانكر  
 التبعية السكاكي ) ثقليلا لاقسام الاستعارة واتى بالاسم الظاهر مع ان المقام  
 للضمير دفعا للالتباس وان كان يدفعه قوله وردها الى المكنية لانه  
 اقرار بالاستعارة الاصلية فلا يتوهم مع ذلك عود الضمير الى الاستعارة مطلقا  
 او الى الاصلية وايضا قوله كما ستعرفه يرشد الى المقصود لكن من البلاغة دفع  
 ما يتوهم اولاً وقدم المفعول على الفاعل مراعاة للاصل الذي يقتضيه المقام وهو  
 الضمير والضمير لو ذكر لوجب اتصاله فاعطى نائبه حكمه كذا ( ع ) ومن  
 تبعه اقول ظهر لنا ما هو احسن من ذلك بان يكون التقديم للقصر اي قصر  
 انكار التبعية من باب قصر الصفة على الموصوف اي كون التبعية منكورة  
 مقصورة على السكاكي وهو من البلاغة فالحمل عليه اولى وحينئذ يكون موجب



لاظهار تيسر لتقديم المفيد للتصريح لولا الاظهار لكان موجب التقدير كونه ضميرا متصلا تاتي اتصاله فقصاراه امر لفظي بخلاف ما قلناه فان امر معنوي لان الاصل تاخير المفعول عن الفاعل فاذا قدم وترك الاصل طلب الوجه الذي لاجله مخالفة الاصل فلم يظهر إلا قصد التصريح فهو معنى دقيق اولى مما نوه به (ع) واظهر الباع بالظفر به وقد يقال اظهر المصنف لبيان موجب الانكار وهو التبعية فان السكاكي لما اراد اختصار الاقسام التي للاستعارة وتقليلها كان لاحق بالترك ما كان تابعا لا ما كان اصلا فسلوا في الضمير لم يظهر موجب الترجيح للتبعية على غيرها عند ارادة الاختصار من الاقسام فهو يشبه تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية اي انكر التبعية لاجل كونها تبعية تقليل للاقسام وانما اطيننا لاحتياج المتكلم له (وردها الى المكنية كما ستعرفه) ظاهر عبارته ان السكاكي رد التبعية الى نفس المكنية وحينئذ لا يحصل مدعاة من تقليل الاقسام اي لان التبعية اذا بقيت تبعية لكنها من اقسام المكنية تبقى الاقسام على كثرتها لان موجب الكثرة الاصلية والتبعية وهما موجودتان على فرض كونها مكنية فاجاب بان المراد رد قرينتها ولما كان هذا المراد خفيا من كلامه هنا حاله على ما ياتي بقوله كما ستعرفه واقول قد يقال يوخذ من قوله الى المكنية ولم يقل ردها مكنية انها ليست هي المردودة وهذا وجه آخر جواب عن ظاهر العبارة

### الفريدة الثالثة

في تقسيم الاستعارة الى الحقيقية والتخييلية على وجه يخالف ما للجمهور (ذهب السكاكي الى انه) اي الشأن (ان كان المستعار له محققا حسا) كاسد للرجل الشجاع (او عقلا) كالصراط المستقيم للدين الحق وهو محقق عقلا يشار اليه اشارة عقلية كما ان الرجل يشار اليه اشارة حسية وتفسير الحسية والعقلية بالاشارة المذكورة مأخوذ من المطول (فالاستعارة الحقيقية) لتحقيق مدلولها حسا او عقلا الياء للنسبة فالمنسوب اليه التحقيق واصل التحقيق اثبات الشيء على وجه الحق بالدليل ان ليس المراد هنا بالحق ما ثبت

بالدليل لان ذلك من صفات الاحكام والنسب وما هنا من باب التصور  
 بل المراد ما تحقق في الخارج او في العقل من المعاني التصويرية فالنسب  
 اليه التحقيق بمعنى التحقق على وجه الجاز لكون التحقيق سببا للتحقق  
 والتحقيق مصدر حقق والتحقق مصدر تحقق والمعنى هنا على وصف المعنى  
 وهو التحقق لا على وصف الفاعل وهو التحقيق (والا فتخييلية) هذه هي  
 الموجبة لنسبة هذه الفريدة للسكاكي لان التخييلية على مذهب النور  
 ليست من قبيل المجاز المفرد الذي الكلام فيه وانما هي عندهم ترجع الى  
 المجاز العقلي الراجع الى اسناد الشيء الى غير من هو له واما السكاكي فجعلها  
 من اقسام المجاز في الطرف فاحتاج الى تكلف امر وهمي يستعار له اللفظ  
 محافظته على وجه التسمية بالاستعارة التي متعلتها الطرف وانظر لم ارتكب  
 التكلف المذكور ولم يذهب مذهب غيره مع انه يقتضي قلة الاقسام وقد  
 حمله قلة الاقسام على انكار التبعية وعلى ردها الى المكنية كما تقدم وقد  
 يقال لما وجد السكاكي تركيب الاستعارة التبعية دائرا بين احتمالين احدهما  
 يقتضي الكثرة في افراد الاستعارة وقد علم ان كثرتها وانتشارها اوجب صعوبة  
 مسائلها والاخر يقتضي عدمها ارتكب احدهما لان التركيب ليس فيه الا استعارة  
 واحدة وقرينتها اتفاقا بينه وبين غيره وانما الخلاف في تعيين لفظ الاستعارة  
 من التركيب المذكور ما هو فاختار هو ما يوجب قلة الاقسام واما الاستعارة  
 التخييلية فالاتفاق على ان تركيبها فيه استعارتان فاختار ما يوجب بقاء  
 اللفظ على معناه الاصطلاحي من كونه لفظا مستعملا في غير ما وضع له وتكلف  
 لاجله ما تكلف واما على مذهب الجمهور من كون الاستعارة التخييلية  
 هي مجاز عقلي فقد خرج اللفظ عن معناه الاصطلاحي فتأمل ولما كانت المحتملة  
 للتحقيقية والتخييلية راجعة اليهما اقتصر المصنف على تشيئة القسمة  
 (وستكشف لك حقيقةهما) عبر بحقيقةهما ولم يقل معناها اشارة للاعتراض على  
 السكاكي وان الحق خلاف قوله فهو اعتراض محض على السكاكي وليس  
 اشارة الى بيان معناها على مذهب السكاكي اذ قد ذكره هنا بقوله والا

فتخييلية ولم يبق له إلا المثال المنزل على المذهبين وهو الذي يأتي في  
العقد الثالث مع بيان تعسف مذهب السكاكي وبما سمعته ظهر لك أن ما  
قرر به ( ع ) وغيره من أن الكلام إشارة لما يأتي من بيان معناها على مذهب  
السكاكي ولا اعتراض عليه غير ظاهر إذ لو كان مراده ذلك لقال وسينكشف  
لك معناها دون أن يقول حقيقتها وأيضا هو قد ذكر معناها بقوله وإلا فتخييلية  
لأنه لما نفى أن يكون معناها محققا حسا أو عقلا انحصر في كونه متخيلا  
وهو معنى وإلا فتخييلية فلا وراء ذلك معنى يذكر ولم يبق إلا تزييف مذهبه  
مع ذكر مذهب الغير فهو ما يأتي وذكر المثال الاتي لا لبيان معناها على مذهب  
بل تهويدا لبيان مذهب القوم ومذهبه ولا اعتراض عليه فالكلام هنا محض  
اعتراض على السكاكي وبيان أن مرضيه مذهب القوم ولذا قال وستنكشف  
لك حقيقتها المشتقة من التحقيق والحق الذي هو مذهب القوم ولم يقل  
معناها المناسب لمذهبه تأمل تجد نشر التحقيق من اكلام ازهاره يعقب

### ﴿ الفريدة الرابعة ﴾

( الاستعارة أن لم تقتصر بها يلائم شيئا من المستعار منه والمستعار له  
فمطلقة نحو رايت اسدا ) الجار والمجرور بيان لشيء وليس صفة لشيء  
لاقتضائه أن الشيء غير المستعار منه والمستعار له وانما هو من علاقتهما  
وليس كذلك وضمير يلائم يعود على ما وعبرة السعد في شرح التامخيص ليس  
فيها هذا الايهام ونصها لأنها إما أن لا تقتصر بشيء يلائم المستعار له والمستعار  
منه وتعبير المصنف بالملائم يشمل الصفة والتفريع للذين في عبارة التامخيص  
ولشمولهما لهما اقتصر عليها السعد في شرح عبارة التامخيص التي ذكر فيها  
الوصف والتفريع ثم أن تقديم المصنف كالتامخيص تعريف المطلقة على المرشحة  
والجردة مع أن تعريفهما عدمي وتعريفها وجودي والوجودي اشرف وأيضا  
النفي فرع لا ثبات مراعاة لكونها أصلا لهما من أجل زيادتهما عليهما  
والمزيد فرع المزيد عليه إذ الشرح يعمي كالتجريد شيئا زائدا على ما  
تتحقق به الاستعارة وهو القرينة وهو مقدار ما تتحقق به المطلقة إذ لا

يتوقف تحققها على اكثر من القرينة ثم لا يخفى ان اللفظ لا يسمى استعارة حقيقية إلا بعد حصول القرينة المانعة فلا يتوهم حينئذ دخول المطلقة في المجردة ولا المكنية في المرشحة لولا التقييد بالزيادة على القرينة كما يقتضيه صنيع ( ع ) وغيره من لزوم اعتبار التقييد وان كان ما ذهبوا اليه هو الملاقي لكلام المصنف لآتي في قوله واعتبار الترشيع النسخ وكلام المصنف لآتي غير محتاج اليه وغايته كالتأكيد لما افهمه كلامه هنا اذ الاصل في الالفاظ ان تحمل على حقائقها والاستعارة حقيقة هي اللفظ المستعمل بالفعل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة واذا كان اللفظ استعمل حقيقة في معناه فلا يحتاج للتقييد المذكور دفعا للايهام لان لا يهمل انما ياتي على حمل اللفظ على المجازي سن يصير استعارة فيتوهم دخول المطلقة المصروفة في المجردة والمكنية في المرشحة واذا كان لفظ الاستعارة حقيقة فكلام المصنف لآتي محض تأكيد لما هنا وكلام ( ع ) وغيره يقتضي تعيين التقييد انتمادا على ظاهر كلام المصنف لآتي وهو في محل المنع لما علمت من كونه توكيدا لما هنا قائل بقي الكلام على القرينة المعينة وستكلم عليها ان شاء الله بما يليق عند قول المصنف واعتبار الترشيع النسخ وكلام ( د ) هنا لا باس به لحمله التقييد الذي لاحظته ( ع ) في القرينة المعينة لا المانعة كما اقتضاه كلام ( ع ) ( وان قرنت ) اي الاستعارة التي بمعنى اللفظ حقيقة وبمعنى الاستعمال مجازا لان الاقتراح حقيقة انما هو في الالفاظ وبمثل هذا يقال في اطلاق التجريد ( بما يلائم المستعار منه ) قدم في تمام التبيين الترشيع على التجريد مراعاة للابغية المطلوبة من الاستعارة فكلامه من هذه الحيشية اجرد من كلام التامخيص فانه قدم فيه التجريد على الترشيع ( فمرشحة ) اي تسمى بذلك اخذا من الترشيع سواء كان الترشيع اسما او مصدرا وان كان المناسب لقول المصنف في الفريضة التي بعد هذه الترشيع يجوز ان يكون باقيا على حقيقة النسخ هو المعنى الاسمي فان الحقيقة اللغوية والمجاز من عوارض الالفاظ ولاخذ اوسع دائرة من الاشتقاق فقصور ( م ) التسمية بالمرشحة على كون الترشيع

مصدرا لا اسما قصور لما علمت من ان مراعاة الاخذ اوسع من الاشتقاق اولى  
 لتحصيل مناسبة التسمية على كل من المعنى الاسمي والمصدري والله اعلم وما  
 قيل في التسمية بالمرشحة يقال في التسمية بالجردة حرفا بحرفي ( نحو  
 رايت اسدا له لبد ) جمع كثرة للمبالغة كعنب جمع لبدة كسدر ( اظفارة )  
 جمع ظفر وهو جمع قلته مستعمل في محله لان المراد بالاظفار المذكورة اظفار  
 يديه التي بهما بطشه وعدوه وهي لا تزيد على العشرة وادخال اظفار رجليه  
 في المذكور حتى يكون من استعمال جمع القلته في محل جمع الكثرة تكلف  
 غير محتاج له لان المقام مقام مبالغة في وجه الشبه وهو الشجاعة وهي  
 انما تظهر فيما به البطش من الانسان والاسد وهو اليدان فقط دون اصابع  
 الرجلين وان كان التقليل منعدم من جميع اصابع الاسد كلها وقد يقال المراد التنبيه  
 على القوة وذلك يناسب عدم تقليل الكل اليدين والرجلين ( لم تقلم ) اي  
 لم يقع لها قلم وقطع اصلا بقريضة ذكر اللبد والتقليل يدل على النفي المطلق  
 لا المقيّد بالتسليط على القيد وهو المبالغة ويرجع التركيب حينئذ الى نفي  
 الشانبة اذ الذي من خواص الاسد هو نفي شانبة الفلم وحينئذ لا يحتاج  
 لما في الشروح من ان نفي التقليل كناية عن القوة وذلك لانا لا نسلم  
 ان المراد ثبوت القوة بل المراد اثبات الاسدية له بدعوى اثبات الخواص  
 التي للمستعار له كاللبد وعدم شانبة التقليل والقوة قدر مشترك بين الاسد  
 وغيره وايضا قد يقال عدم التقليل كما يكون كناية عن القوة يكون كناية عن  
 الضعف كالمريض والاعم لا اشعار له باخص معين فما سمعته اولى بالقبول  
 ولا تتمذهب بالتقليد فانه حرفه الملول ( وان قرنت ) حقيقة او حكما  
 على نحو ما سبق في اقتران الترشيح ( بما يلائم المستعار له فمجردة ) اي  
 تسمى بذلك اخذا من التجريد بالمعنيين وقد تقدم ذلك في الترشيح  
 سميت بذلك لتجريدها عن كمال المبالغة المقتضاة للاستعارة ( نحو رايت  
 اسدا شاكي السلاح ) اي تاسمه وتسماه السلاح من علائق المستعار له  
 وشاكي مقلوب قلبا مكانيا اصله شايتك ووصف السلاح بالتمام كمال لا ضرار

والجراحة واشتقاق شاكي من قولهم فلان ذو شوكة او له شوكة اي اضرار  
وذلك مناسب اعني التمام لحصول كمال الضرر هذا وما ملكه المصنف من  
جعل شاكي السلاح تجريدا هو كذلك في التاخييص وشرحه وانظر ما المحوج  
لذلك حتى يكون تجريدا موجبا لضعف الاستعارة ولم لم يجعلوا شاكي السلاح  
من قبيل القرينة حتى تكون الاستعارة مطلقة في نحو هذا لانه اقتصر في  
التمثيل على قوله شاكي السلاح والاطلاق اولى من التجريد ومرشحة في  
مثال التاخييص لانه مثل بقوله « لدى اسد شاكي السلاح مقذف له لبد  
اطفارة لم تقلم » ومقذف يحتمل الترشيح والتجريد ولم لبد النخ ترشيح لا غير  
كما تقدم وترشيح فقط مع احتمال غيره له والتجريد خير من ترشيح مع تجريد  
محض صاحبهما محتمل لكثرة المعارض على احد الاحتمالين ودعوى كون القرينة  
حالية لا موجب له على انه لا منافاة في جمع قوينتين لفظية وحالية  
وهو كثير ولدى في كلام الشاعر الذي في التاخييص بمعنى عند خبر مبتدا  
مقذف تقديره انا كما في ( م ) وما ذكره ( م ) من كون مقذف اما  
تجريد فقط ان كان معناه رمى بنفسه الى الوقائع بالآلة الحرب فانه غير  
مناسب للاسد وان كان معناه رمى بنفسه بالآلة الحرب وبغيرها او رمى بالاسم  
فلا تجريد ولا ترشيح فيه وجعله ( د ) محلا لاجتماعهما باعتبارين قال ولا  
منافاة في ذلك لان التقسيم اعتباري فليت وكلام السعد في شرحه يدل على  
خلاف ما قاله وكلام ( ع ) محتمل لما قاله ولغيره ووجه مخالفة كلام السعد  
ان صاحب التاخييص لما مثل لاجتماعهما بقوله لدى اسد شاكي السلاح  
النخ قال السعد بعد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار  
له اي الرجل الشجاع وقال بعد مقذف له لبد اطفارة لم تقلم هذا ترشيح  
لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اي الاسد الحقيقي فانت تراه جعل  
مقذفا للنخ ترشيحا ولم يجعل له لبد فقط ويكون مقذف معناه رمى بالاسم  
الراجع الى عظم الجثة وذلك من علائق المستعار منه لان المراد منه عظم  
خاص يناسب للاسد وحيث حسن استعمال اسم المفعول اذ لا تكلف في

اطلافة على الاسد بالمعنى المذكور واما على ان معناه رمي به في الوقائع  
فالمناسب اسم الفاعل فانه رام بنفسه لا رمى بغيره فيحتاج حينئذ الى  
ان معناه رمى بنفسه فهى مرمية بمعنى مقذف مقذفة نفسه فهو من باب  
الحذف ولا يصال تامل منصفاً ( والترشيح اباح ) من الاطلاق والتجريد ومن  
جمع الترشيح والتجريد كما ذكره السعد رحمه الله في مختصره واباح من  
المبالغة لا من البلاغة التى هي مبحث علم المعاني ومعنى الابلية قوة الدلالة  
على دخول المستعار له في افراد المستعار منه لان الاستعارة مبنية على المبالغة  
بتناسي الشبيه فتكون الابلية راجعة لذلك ولا شك ان الترشيح مقو  
المبالغة المذكورة دون التجريد والاطلاق اذ ليس فيهما تعرض لدخول  
المستعار له في افراد المستعار منه بل التجريد فيه عكس المقصود وهو الخروج  
من افراد المستعار منه وحينئذ يتعذر فهم التفصيل بالنسبة للتجريد اذ لا  
يقتضي دخول المستعار له في المستعار منه نعم ان جعلت ابلية الترشيح  
راجعة لابلية الكلام المشتمل عليه لا لنفس الترشيح وان كان خلاف الظاهر  
مع تكلفه صحت المفاضلة لان كلا من الكلامين مشتمل على الاستعارة  
المقتضية للدخول وزاد ما فيه الترشيح على غيره وانما قصرنا تعذر التفصيل  
على التجريد لان الاطلاق لما لم يشتمل على امر زائد على القرينة من علائق  
المستعار له دل على المبالغة السليمة من الضعف بخلاف التجريد فانه غير  
مناسب للمبالغة بل منافي لها واذا كان الكلام نفسه يدل على دخول المستعار  
له في افراد المستعار منه باعتبار ما افهمه من الاتحاد بين المشابهين صح نسبة  
الابلية للترشيح وهو الظاهر او الكلام المشتمل عليه حقيقة وحينئذ لا وجه لما  
في ( ع ) من دعوى التعمير تامل وكذا لا وجه لما قاله ( م ) ابلغ كلامه  
اي الكلام الواقع فيه لما علمت ان الترشيح يصح الاسناد اليه حقيقة لانه لفظ  
دل بمفهومه على ما يوجب قوة ما صاحبه كما ينسب التاكيد للالفاظ عند  
الحاجة باعتبار دلالتها على ما يوجب قوة متبوعها ( لاشتماله على تحقيق المبالغة  
في التشبيه ) علة للابلية والضمير للترشيح ومعنى اشتماله على التحقيق

اشتماله عليه باستلزام معناه للتحقيق وانما عبر بالاشتمال لانه يطلق بمعنى  
الاستلزام كما ذكره النحاة في تحقيق بدل الاشتمال ولم يعبر بالدلالة اذ المتبادر  
منها المطابقة ومعنى التحقيق التقوية كما تدل عليه عبارة السعد حيث  
قال وتوشيحها بما يلائم الاستعار منه تحقيق لذلك وتقوية فغطف تقوية  
على تحقيق طغف تفسير كما هو المتبادر ونقله ( هـ ) في شرحه ( والاطلاق  
اباغ من التجريد ) لسلامة الاطلاق من معارض المبالغته ثم اعلم ان الامور  
الاعتبارية تختلف باختلاف الاعتبار وحينئذ فنقول لاطلاق والتجريد والترشيح  
امور متغايرة الحقائق فاذا اجتمع بعضها في شيء كالتجريد والترشيح تعدد  
حال الموصوف بتعدد الوصف وحينئذ يقال الكلام الذي فيه الترشيح والتجريد  
يقال فيه مجرد مرشح باعتبارين فلا يجعل في مرتبة الاطلاق بسبب التعارض  
الموجب للتساقط لان التساقط يوجب العبث في فعل البليغ المتكلم بسوقه  
الترشيح والتجريد اذ لا ثمرة حينئذ فيهما ويتعين على مقتضى ذلك ان ياتي  
بالاطلاق المجرد لان البلاء ينزه مقامهم عن ارتكاب ما لا فائدة له فلا يظهر  
ان الكلام موجه بوجهين افضل ومفضول باعتبارين مختلفين تنسيما لغرض  
المتكلم نظير ما يقوله النحاة في مسالة الكحل في ارتكاب افضلية الشيء عن  
نفسه باعتبارين مختلفين وفي تعلم ما في شروح الكتاب من جعل مسالة  
الاجتماع في مرتبة الاطلاق ويكون الحامل على ذلك الاشارة الى ان المعنى  
الجازي لم يمتناه في الانصاف باوصاف المشبه به بل اخذ وسطا من  
ذلك فتامله ( واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا  
تعد قرينة المصرحة تجريدا لنحو رايت اسدا يرمي ولا قرينة المكنية  
ترشيجا ) هذه الجملة وما بعدها غير ضرورية الذكر لما علمت ان الترشيح من  
توابع الاستعارة وكذلك التجريد والاستعارة من حيث هي استعارة مصرحة  
كانت او مكنية انما تكون وتحصل بالقرينة فلا يكون الترشيح والتجريد  
إلا بعد القرينة فلا ثمرة لهذه الجملة إلا التوكيد ولذا لم يذكرها صاحب  
الشاخيص ولا شرحه ولولا قوله فلا تعد النح لحمل قوله تمام الاستعارة على



ذكر قرينة التعيين لان الاستعارة اذا لم يتعين المراد منها كانت ناقصة كقوله  
رايت بحرا في الحمام فانه محتمل بعد تحقق كونه استعارة لان يكون المراد  
به كثير العلم او واسع الكرم لكن قوله فلا تعد الدال على اعتبار القرينة  
المانعة منع من ذلك على ان في كلام المصنف بحثا اذ يقتضي بظاهرة ان  
القرينة المعينة تجريد اذ يصدق على ذلك انه زائد على تمام الاستعارة  
بالقرينة المانعة وليس كذلك والمراد لا يدفع الايراد ثم اعلم ان الاستعارة  
بالكنائية تستدعي التشبيه والمبالغة بدعوى دخول المشبه في افراد المشبه  
به اتفاقا كما ياتي للمصنف وانما الخلاف في المسمى بالكنائية ما هو ولا  
خلاف ان الاطفار من علائق المشبه به في اطفار المنيته فهو يتوهم كونه  
ترشيحا على كل الاقوال اما على مذهب السلف فواضح وكذا على مذهب  
السكاكي لانه يدعي عينية المنيته للسبع المشبه به فلاطفار من علائق  
المشبه به لا المشبه الذي هو المنيته قبل ان تجعل سبعة بل قد يدعي ان  
توهم الترشيح على مذهب السكاكي اثم منه على مذهب غيره واما الخطيب  
فلا ينكر ان القوة الحاصلة بالترشيح موجبها ذكر ملائم المشبه به في تركيب  
الاستعارة والتسمية امر لفظ لا اثر له وجودا وعدما في مفاد قوة الترشيح  
فاذا ذكر شيء في الاستعارة بالكنائية من علائق المشبه به توهم انه ترشيح  
لوجود الموجب فنبه عليه وانه قرينة لا ترشيح وكون المسمى بالكنائية  
عنده هو التشبيه لا يمنع من ذلك لما علمت ان الموجب للقوة ذكر ملائم  
المشبه به في تركيب الاستعارة والتسمية امر لفظي لا ينبغي عليه حكم وان  
كلامهم يقتضي مراعاة اللفظ حيث يذكرون لاقتران الذي هو من خواص  
الالفاظ لا التشبيه الذي هو معنى من المعاني اذ لا التفات للاطلاق الغالب  
اذا ظهر القصد وبما حررناه يظهر لك ما في كلام ( د ) من الخلل حيث  
حمل المصنف على مذهب السلف مع انه يقال له مذهب القوم ليس  
فيه ايضا ذكر مشبه به كما رد هو بذلك مذهب الخطيب والسكاكي فلا  
وجه للفرق بين المذاهب الثلاثة إلا التحكم الباطل اذ عمدة ( د ) في

عدم صحته مذهب الخطيب عدم الذكر للمستعار منه وهو موجود على  
مذهب القوم ايضا تامل فمقد اطلنا التحقيق والله يهدي من يشاء الى  
سواء الطريق وكلام ( ع ) مثل كلام ( د ) ولعل ( د ) اعتمدة وسلم ( م )  
من هذا الخلل الظاهر والله اعلم

### ﴿ الفريدة الخامسة ﴾

( الترشيع ) بمعنى اللفظ لا بمعنى ذكر اللفظ لان الحقيقة والمجاز من ثلاث  
اللفظ دون الذكر كما هو معلوم ( يجوز ) اي يصح عرفا اذ الجواز المقابل للوجوب  
غير منه اسب ( ان يكون باقيا على حقيقة ) اي دالا على معناه الاصلي  
فالمراد من الحقيقة هنا غير معناه الاصطلاحي وكذا المراد بالبقاء الدلالة بدليل  
لفظ على المتعلق به او يكون باقيا في معناه وعلى بمعنى في او ضمن معنى  
دالا ( تابعا للاستعارة لا يقصد به إلا تقويتها ) تفسير المراد بالتبعية ونفي  
لتوهم تبعية اللفظ ولما كان يتوهم من دلالة على معناه الحقيقي انه مقصود  
لذاته مستقل دفع ذلك بطريق الحصر وإلا فالحصر لا موجب له وقول ( د )  
تبعا ( ع ) في تعليل قول المصنف لا يقصد به إلا تقويتها كانه نقل لفظ  
المشبه به مع رديفه الى المشبه يفهم ان المجموع من الشئ ورديفه هو  
المطلق على المستعار له وهو المجاز وليس كذلك لان الرديف باق على معناه  
الحقيقي ولكن في عبارتهما ما يدفع ذلك وهو التعبير بكان الدال على عدم  
اليقين والجزم وجملهما على التعبير بذلك افادة عدم القصد بالرديف لذاته  
( و يجوز ان يكون مستعارا من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له ) اي  
فلا يكون ترشيحا لان الترشيع معناه التقوية ولا قوة إلا بالمعنى دون اللفظ  
المجرد الذي قامت القرينة فيه على انه مستعمل في غير معناه هذا ما يفهم  
من كلام المطول وهو ان الترشيع لا يكون استعارة ولا مجازا بل مقابل لهما  
ونصه ومما يدل على ان الترشيع ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب  
الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا انه يجوز ان يكون  
الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة

الحبل بما يناسبه ومحل الشاهد من كلام صاحب الكشف عطف الترشيح  
 بناو على الاستعارة لكن ليس فيه نفي الجواز المطلق والمدعى ليس مجازا ولا  
 استعارة ولم يؤخذ منه إلا نفي الاستعارة وهو خلاف مذهب المصنف فانه  
 جعل الترشيح يتحقق مع معناه ومع غيره ولذا قال ( ويحتمل الوجهين قوله  
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا حيث استعير الحبل للعهد ) المشابهة بينهما  
 في ان كلا منهما اي الدين او القرآن والحبل بسبب ان التمسك بكل موجب  
 للنجاة والسلامة كذا من البيضاوي بالمعنى فما قرر به الشارح هنا وجه  
 الشبه من ان كلا من العهد والحبل وسيلة لربط شيء بشيء ليس بظاهر لان  
 الربط ليس وصفا اخص يقصد به التشبيه اما النجاة فهي المقصودة من  
 الدين والحبل في مقام خوف الهلاك بغرق ونحوه ( وذكر الاعتصام ترشيجا  
 اما باقيا على معناه او مستعارا للوثوق بالعهد ) فيكون الترشيح لفظيا اي  
 بالنظر لظاهر اللفظ والحق ما اشار اليه السعد وقررنا نحن به كلام  
 المصنف ويشهد لجازية الترشيح وكونه مستعملا في غير معناه المجازي كلام  
 البيضاوي ونصه بعد ان ذكر الاستعارة في الحبل وللوثوق به والاعتماد عليه  
 الاعتصام ترشيجا ووجه الدلالة منه ان قوله للوثوق معطوف على له  
 في قوله استعار الحبل والضمير في له للعهد فيكون استعار عاملا في المعطوف  
 والمعطوف عليه ويصير هكذا استعير للعهد الحبل وللوثوق به والاعتماد عليه  
 الاعتصام فهو من عطف معمولين على معمولي عامل واحد وظاهر تقرير  
 البيضاوي ان الترشيح في الآية مجاز لا غير لانه لم يذكر معناه الحقيقي ولا  
 جوزه كما فعل المصنف بل ما تركه البيضاوي من المعنى الحقيقي هو القوي  
 عند المصنف لكونه جعله اولا وقرر به الآية ثم ذكر الآخر بعده وكان  
 البيضاوي نحا ابلغية لاستعارة انظره ثم اعلم ان الترشيح مجاز لا بد له من  
 قرينة والقرينة هنا هي قرينة الاستعارة المرشحة فاضافت الحبل الى الله  
 قرينة على ان الحبل استعارة لا غير وان الاعتصام استعارة ايضا لكن مع  
 احتمال ان يكون حقيقة فتكون الاضافة بالنظر الى الاعتصام قرينة مصححة

للمجازية لا معينة لها ومحتمة والحاصل انه يكون من قبيل الجمل فلا بد عند كونه مجازا من قرينة وهي قد تقدمت لاشارة لها وان حمل على حقيقة معناه فلا حاجة الى القرينة وبهذا الذي سمعته من انه لا بد من قرينة على احتمال المجازية ويكون اللفظ حينئذ كالمشترك يحمل على احد معنيين او معانيم بقرينة فسقط كلام ( د ) بقوله ان لا قرينة هنا بعد قوله استعارة على مذهب الاصوليين القائلين بعدم اشتراط القرينة وقول ( ع ) وحينئذ كل من الاستعارة والترشيح ترشيح للآخر كلام محمول فيه خرق اجماع اهل هذه الصناعات اذ الترشيح شرطه التبعية لغيره وهو الاستعارة لا مجرد كون اللفظ مستعملا فيما يلائم المستعار له تابعا او متبوعا كما فهم ( ع ) فالترشيح هو التابع لغيره لا غير والله اعلم وتبعه ( د ) ان الترشيح يكون بالمجاز المرسل وهو ماخوذ مما اشار له المصنف في خامسة العقد الثالث

### ﴿ الفريدة السادسة ﴾

في المجاز المركب وهو خبر مبتدأ وهو الفريدة ( المجاز المركب ) مبتدأ خبر الجملة الشرطية نحو ما تقدم في ترجمة المجاز المفرد ( وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة كالمفرد ) الضمير في المستعمل وفي وضع يعود على المركب كما هو ظاهر وما صادقت على المعنى الحقيقي وحينئذ لا يصدق التعريف على واعتصموا بحبل الله جميعا عند استعمال الحبل فقط استعارة او عند استعمال اعتصموا فقط في الوثوق او عند استعمالهما كما زعم ( ع ) وهول به مدعيه انه يصدق على مجموع واعتصموا بحبل الله انه مركب مستعمل في غير ما وضع له باعتبار استعمال احد اجزائه لانك قد علمت انه لا يقال استعمال المركب في غير معنى وضع المركب له الا عند استعمال المركب بجميع اجزائه لا باعتبار بعض اجزائه لان نسبة الاستعمال اليه باستعمال بعضه مجاز والاصل الحقيقة الا لقرينة والمصنف لم يقل هنا اعني كما قال في المفرد لعدم انسياق الذهن لغير المراد وقول المصنف كالمفرد يغني عن التقسيم في قوله ان كانت علاقته النخ لان التشبيه بالمفرد باعتبار

العلاقة والقرينة يقتضي ذلك لان الاصل في التشبيه ان يكون تاما ولما كانت اقسام المجاز المفرد تعددت بتعدد العلاقة كان المركب كذلك بمقتضى التشبيه وكان الحامل المصنف على التصريح بتقسيم المجاز المركب وان اغنى عنه التشبيه دفع ما يتوهم من ان المجاز الذي لم تكن علاقته المشابهة يسمى مجازا مرسلا وليس كذلك كما قال المصنف في الحواشي بل انما يسمى مجازا فقط تامل ( ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة ) بل يسمى مجازا مركبا اذ المعروف هو المجاز المركب وهذا تقسيم لم يقتضى التسمية وعدم التسمية معا واذا نفى التسمية بالاستعارة وهو اسم خاص بقي الاسم العام وهو المعروف فما زعمه ( ع ) من قوله ان كلام المصنف يوهم التسمية باسم آخر غير صحيح فتعين ان ما استعمل في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة مجاز مركب كقوله

هو اي مع الركب اليمانيين مصعد جنيب وجثمانى بمكة موثـسق  
فانه مستعمل في انشاء التمسر والتكزن واصله الاخبار ولما كان الاخبار يتسبب عنه التمسر والتكزن كمن اخبره شخص بموت المحبوب او باعراضه ورحيله وبعده عنه فان السامع يتكسر لسماع الخبر المذكور ( والاسمي استعارة تمثيلية ) نسبة الى التمثيل وهو شبه انتزع وجهه من متعدد كما في التالخيص عند ذكر اقسام التشبيه وحاصل الاستعارة المركبة ان ينتزع هيئة من مجموع اشياء من غير نظر الى كون اجزائه حقائق او مجازات او مختلفات وتجعل مشبهته وتنتزع هيئة اخرى مثلها وتجعل مشبهها بها ويجعل الجامع بين الهيئتين هيئة ايضا فقد عم التركيب بالمعنى المذكور الطرفين والجامع ( نحو ) قول الوليد بن يزيد لما بويع مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد ( اي اراك تـقدم رجلا وتؤخر اخرى حمل ( م ) و ( د ) اخرى في المثال على انها صفة المحذوف نقديرة تارة اخرى اي تؤخر تلك الرجل تارة اخرى وموجب ذلك ان التردد انما يقدم رجلا ويؤخرها بعينها لا يؤخر رجلا اخرى كما هو حال المستمر في مشيه فانه

يقدم رجلا ويؤخر رجلا أخرى اقول الذي يوخذ من كلام السعد ان اخرى  
صفة لرجل منكرا ونصه شبه صورة توددة في المبايعة بصورة تردد سن قام  
يذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى  
اه من المطول فقد رتب على الشارحين تقديم رجل وتأخير اخرى ولا يحسن  
جعل اخرى صفة لتارة اذ لا معنى لقولنا وتارة لا يريد فيؤخر تارة اخرى  
لان في مقابلة فيقدم رجلا المرنب على قوله تارة يريد الذهاب فلا يحسن  
إلا ان يقدر فيه مثل ما رتب في الاول وكون المراد من الرجل الخطوة ومن  
اخرى كذلك بعيد فان قلت اذا كانت الرجل المقدمة هي بعينها المؤخرة  
فما وجه الاظهار والمقام للاضمار لتقديره وتأخيرها وبعد ارتكاب الاظهار فما  
وجه التنكير فالجواب ان العزم على المبالغة ضد العزم على تركها والضدان  
لا يجتمعان فلما تنافي الوصفان المذكوران وتنافي ما ترتب عليهما من التقديم  
والتأخير جعل الموصوف الواحد كأنه شيان نظرا لتنافي الوصفين بسبب  
تنافي ما بينهما فجاء الاظهار والتنكير هذا ما ظهر بعد التامل وعليك  
بالانصاف والبعد عن التعصب والاعتساف وها هنا بحث وهو ان اخرى  
في المثال معدول عن آخر كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخر لان افعال  
التفصيل اذا كان مجردا من ال والاضافة الى معرفة يلزم التذكير والافراد  
وهنا قد طابق الموصوف في التانيث سواء قلنا هو الرجل او هو تارة وليس  
فيه شرط المطابقة وتقرير الاستعارة التمثيلية في قوله اني اراك تتقدم النج  
يوخذ من كلام المطول السابق فاعنانا عن تقريرها ( اي تتردد في الاقدام  
والاجسام لا تدري ايها اخرى ) قد علمت من كلام المطول السابق كيفية  
التشبيه بقي ان يقال المحل للقدم لا للاقدام فكان اللائق بالمصنف ان  
يقول اي تتردد في القدم وحينئذ لا بد من تاويل الكلام على نحو ما قررته  
في المجاز العقلي في نحو سرتني وبيتك ومحبتك جاءت بي اليك واقدمني  
بلدك حق لي على فلان وغير ذلك حيث قيل بانها مجازات لا حقائق  
لها على ما نقل عن عبد القاهر واعترضه صاحب التلخيص وردة السعد

فانظره هناك ولا قرب هنا ان يقال جعل حمل نفسه على المباينة المترتب عليه قدومها اقداما قوله اخرى الظاهر انه مسلوب المفاضلة لتعيين احدهما للرفع والاخر لصدده فيكون اخرى معناه حري

﴿العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية﴾

اي ذكر معناها وحقيقتها وتحريره على اختلاف الاقوال فيها سواء كان على وجه مختار وحق ام لا فما ذكره ( د ) من تفسير التحقيق بذكر معناها على الوجه الحق غير ظاهر لان المصنف ذكر حقيقتها على جميع المذاهب وجعل لكل قول فريدة فلا يليق بحل كلام المصنف إلا ما قلناه من انصف والمتعين ان الاضافة من اضافة المدلول للدال وكونها بيانية غير ظاهر لان المقصود بيان مدلول هذا اللفظ في اصطلاح البيانين وكلام المصنف في الفرائد الثلاث صريح في الذي قلناه ( اتفقت كلمة القوم ) اسم الجنس اذا اضيف الى عام افاد العموم فالكلمة في كلام المصنف عام يشمل كلمة كل قائل فاغنى عن لفظ الجمع مع الاختصار فما في الشروح من تكلف الشاويل غير محتاج له ومعنى الاتفاق اتحاد المدلول فالاسناد حقيقي وما قرره الشراح من المجاز في لايبات حسن بليغ وكلام ( ع ) يؤخذ منه لاحتمال ان

( على انه اذا شبه امر بآخر من غير تصريح بشي من اركان التشبيه سوى المشبه ) المراد من التشبيه هنا تشبيه خاص وهو ما كان على وجه الاستعارة ولا ريب انه يستدعي مشبهها ومشبهها به ووجه شبه يسمى الاول بالمستعار له والثاني بالمستعار منه ويسمى الثالث بالجامع ولا شك ان الثلاثة اركان من تشبيه الاستعارة وفي التخييص التشبيه الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى والمراد هاهنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد . اه . فقد علمت ان التشبيه المطلق يصدق على الاستعارة فلذا اخرجها من التشبيه الاصطلاحي وبقي يطلق عليها التشبيه المطلق ويسمى تشبيه الاستعارة تشبهها غير اصطلاحى فقول المصنف سوى المشبه اي حقيقة اذ يقال له لان مشبه وان اشتهر

تسميته بالمستعار له وبما ذكرناه ظهر لك تكلف الشراح هنا حيث فهموا ان مراد المصنف بالمشبه المشبه الاصطلاحي فخرجوا كلامه على التهجيز دون المحقيقة ومما يدل ذلك قطعاً لما قلناه كلام التاخييص وشرحيه حيث قال فصل قد يضمّر التشبيهي في النفس فلا يصرح بشي من اركان سوى المشبه اه قال شارحه المحقق في مطوله فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت انما ذلك في التشبيه المصطلح عليه وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكنائية . اه . كلام المطول فانئت نراه اورد السؤال لاجل قول التاخييص سوى المشبه واجاب بان المشبه هنا ليس من اركان التشبيه المصطلح عليه بل من اركان التشبيه على وجه الاستعارة وكان الشراح حاملهم على ما قالوا التعبير بالاركان التي من جملتها الاداة التي لا تناسب الاستعارة وهو ممنوع اذ كل شيء اركانه ما اعتبر في حقيقةه ولم يعتبر في اركان الاستعارة الاداة فتأمل فقد طغا بنا القلم غيره على حفظ كلام هذا الامام المحقق والله المستعان وبه التوفيق ويلزم على ما فهموه ان لا تشبيه هنا حقيقة لان التشبيه من صفته اللازمة له استدعاء مشبه ومشبه به لانه امر نفسي فكيف يليق بهن له ادنى خلطة بهذا الفن ان يثبت التشبيه الملزوم ولا يثبت لوازمه من مشبه ومشبه به والمصنف وغيره يقولون اذا شبه امر الى قولهم ولم يذكر شيء من اركان التشبيه فهو اعتراف بنبوت التشبيه الممازوم فيلزم تحقق لوازمه من مشبه ومشبه به باعتبار وصفيهما تأمل ( ودل عليه ) اي على التشبيته على وجه الاستعارة ( بذكر ما يخص المشبه به ) اي ما هو مشبه به لان وما ذكره الشراح هنا في لفظ المشبه به وقد علمت الحق فلا تصغ باذنك لما لا يجدي نفعا ( كان هناك استعارة بالكنائية ) هذا هو ما يخص الاتفاق ( لكن اضطربت اقوالهم ) اي اختلف مدلولها فليس الاضطراب هنا بمعنى الحيرة اذ لا ينسب للاقوال بل انما ينسب لاصحابها ثم لا يصح ارادة الاضطراب



حقيقتها ولو اريد بالاقتوال اصحابها لان كل قائل جازم بما قاله لا مضطرب  
وبهذا ظهر ان معنى الاتفاق سابقا ما ذكرناه من كونه بمعنى اتحاد  
المدلول بدليل الاضطراب هنا الذي معناه الاختلاف في تعيين المراد  
( ولست عرض لها ) فيه دخول لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل وقد ورد  
في الحديث ( في ثلاث فرائد مذيلته بفريدة اخرى ) يصح ان يكون  
محرورا نعتا لفرائد او ثلاث ويصح نصبه على الحال من المضاف او من  
المضاف اليه والشرط بالنسبة للمضاف اليه موجود ( لبيان انه هل يجب  
ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له ام لا )  
ثم ان بيان المصنف المذكور ينطبق على جميع المذاهب ودعوى ( ع )  
انه لا ينطبق على مذهب السكاكي والجمهور فيه نظر وذلك لانه قال  
ان مبنى مذهب السكاكي على تناسي التشبيه كما هو قاعدة الاستعارة  
وذكر شيء دال على التشبيه منافي لذلك التناسي فالمذكور من علائق  
المشبه به دال على دعوى الاتحاد المناسب لتناسي التشبيه هذا حاصل  
كلامه مع بعض تبين اقول هذا غلط وحمل لكلام القوم على غير محمله  
وذلك لان معنى تناسي التشبيه اللازم للاستعارة هو ان لا يذكر الطرفين  
ولا اداة التشبيه ولا وجه الشبه اي لا يجمع بين اثنين من ذلك  
واكثر بل لا بد من افراد احد الطرفين اما لفظ المستعار له وهو في الاستعارة  
بالكناية او المستعار منه وهو في المصروفة هذا هو المراد من تناسي التشبيه  
ودعوى الاتحاد لا ان معنى تناسي التشبيه ان لا يدل على التشبيه بالازم  
من لوازم المشبه به فان التشبيه في اظفار المنيته نشبت بفلان لولا  
اضافته لاظفار للمنيته ما علمنا ان المنيته شبيهة بالسبع فهو قرينة للاستعارة  
ودال على تشبيه المنيته بالسبع وما يدل على ان المراد من تناسي التشبيه  
ما قلناه لا ما قاله كلام السعد في المطول حيث قال صاحب التلخيص  
حسن كل من التحقيقية والتمثيل برعاية حسن التشبيه وان لا يشتم  
رائحه لفظا قال شارحه اي بان لا يشتم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة

التشبييه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بيان نحو رايت اسدا في الشجاعة  
تشبييه لا استعارة وذلك لان اشماهما رائحة التشبييه يبطل الغرض من  
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والمحاقه به . اه .  
كلامه فانظر كيف جعل الاشمام اللفظي المنافي لبلاغة الاستعارة هو التصريح  
بوجه الشبه الذي هو احد اركان التشبييه ومثله الطرفان والاداة فتأمل  
ثم قال ( ع ) ايضا وكذا في شمول الاستعارة بالكنائية على المذهب المختار  
اذ الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على اللفظ المستعار للمشبه لا على  
التشبييه . اه . انت خير بان استعارة اسم المشبه به للمشبه فرع التشبييه  
اذ لولا ما ساغ النقل المذكور وحينئذ فلا يعلم استعمال لفظ المشبه به  
في المشبه إلا اذا علم ان هناك تشبيها ولا يعلم ذلك التشبييه الذي يتفرع  
عنه النقل المذكور إلا بذكر شيء من علائق المشبه به مضافا للمشبه تامل  
بنظرك السديد ولا تكن في رتبة التقليد

### ﴿ الفريضة الاولى ﴾

( ذهب السلف ) اي المتقدمون ( الى ان المستعار بالكنائية ) صبر بالمستعار  
هنا بدل الاستعارة التي وقع الاتفاق على التعبير بها كما تقدم لبيان ان  
المراد من الاستعارة على مذهب السلف المعنى الاسمي وهو اللفظ لا المعنى  
المصدرى الراجع للاستعمال فسقط ما ( د ) من قوله الاولى الاستعارة  
لانه الاسم المتفق عليه لانه لم يتنبه اسر مخالفت التعبير وقد علمت  
( لفظ المشبه به ) اي بحسب تشبييه الاستعارة ( المستعار ) بالرفع نعت  
لفظ ( للمشبه ) بحسب تشبييه الاستعارة كما قدمناه ( في النفس ) متعلق  
بالمستعار ( المرموز ) نعت للمشبه به ويصح جعله نعتا للفظ ايضا ( اليه )  
اي المشبه به على الاعراب الاول او الى معناه على الثاني ( بذكر لازم )  
اي المعنى ولو قيل بان الضمير في اليه للتشبييه وفي لازم للمعنى ما بعد وان  
كان فيه تشبييت للضمير لكن المعنى عليه لان الرمز للتشبييه واللازم للمعنى  
المشبه به وعود الضمير في اليه للمشبه يراعى فيه حيثية التشبييه اي

رمز للمشبه به من حيث هو مشبه به وذلك يرجع الى الرمز الى التشبيه  
 فعود الضمير للتشبيه اولى تأمل ( من غير تقدير ) الظاهر انه متعلق بمشعر  
 في النفس من غير تقدير له في نظم الكلام ويصح ان يتعلق بذكر الاول  
 اظهر من جهة المعنى في ( نظم الكلام ) الظاهر انه من اضافة الصفة الى  
 الموصوف اي الكلام المنظوم الذي لمسه بالانصاح كالعقد الاول من الجواهر  
 وذلك لان التقدير انما يكون في خلال الكلام لا في النظم الذي هو جمع  
 الكلمات وهو معنى من المعاني الا على فمجزوفي ذلك اشارة الى ان تقدير  
 الاستعارة على هذا الوجه من اوصاف كلام البلاغة لا كل كلام كيفما وقع  
 فان علم البيان احد جزئي علم البلاغة ( وذكر اللزم ) من اضافة المصدر  
 الى مفعوله والفاعل محذوف اي المتكلم ( قرينة على قصده ) الضمير في  
 قصده يصح ان يعود على المشبه به اي قصد استعارته وهو الظاهر ويصح ان يكون  
 عائدا على المتكلم اي قصد المتكلم التشبيه والاستعارة فهو مصدر مضاف  
 لمفعول او فاعل ( من عرض الكلام ) بضم فسكون او بضميتين بمعنى جانب  
 متعلق بقرينة من حيث انها مضمنة معنى دالة اي دالة على قصده  
 من جانب الكلام اي لا من حاقه واصله ويرجع حاصله الى ان دلالتها  
 بطريق اللزوم لا بالمطابقة ودلالة الالتزام خارجة عن حاق الكلام واذا  
 جعلت مقلية فلذا كانت من عرض الكلام وجانبه ثم قول المصنف وذكر  
 اللزم لم يحصل منه زيادة على قوله المرموز اليه بذكر لازمة الخ اذ هو  
 عينه معنى اذ دلالة الالتزام ليست بتقدير في الكلام وذلك معنى عرض الكلام  
 وغاية ما يقال ذكره لاجل قوله قرينة اي للدلالة على ان ذكر ذلك  
 اللزم قرينة تأمل فاذا قلت اظفار المنيمة نسبت بفلان فالاستعارة بالكناية  
 هو لفظ السبع واصدافه الاظفار قرينة على ذلك ( وحينئذ وجه تسميتها  
 استعارة بالكنائية او مكنية ظاهر ) اما لفظ الاستعارة فوجه ظهوره انه  
 مستعمل في معناه سواء فسرت الاستعارة باللفظ او باستعمال اللفظ واما الكناية  
 فلان معناها لغة الحفاء وهو موجود هنا لعدم التصريح بالمشبه به وانما

اشير اليه على طريق الكناية بالالزام واما مذهب السكاكي والخطيب  
فسياتي عليهما ان التسمية غير ظاهرة فكلام المصنف تعريض بالاعتراض  
عليهما ( واليه ذهب صاحب الكشاف ) الظاهر ان تقديم الجار للاهتمام  
لا للقصر لانه مبني على ان هناك من يقول بان صاحب الكشاف ذهب  
لغيره ولم يثبت فيما رايناه ومجرد احتمال وجود المخالف كما يظهر من  
كلام ( ع ) لا يسوغ استعمال القصر الموضوع لرد الخطا المحقق وكلام  
الكشاف الذي اخذ منه ما نسب اليه هو ما قرره في قوله تعالى ينقصون  
عهد الله فانه كما في المطول جعل النقص مستعارا لابطال العهد وان الجمل  
مستعار في النفس للعهد انظر نص عبارته في المطول ويؤخذ من كلامه  
المذكور ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون مجازا لان النقص هنا مستعمل  
في الابطال ومع ذلك جعل رمزا لاستعمال المشبه به في المشبه لكونه من  
خواصه وقد اضيف لغيره فالرمز على هذا لفظي كما تقدم نظيره في الترشيع  
وهذا ما اخذ المطول ( وهو المختار ) هذا ومما قبله استيناف لبيان بعض  
متعلقات المذهب المذكور وهو انه مختار من حيث معناه وارتضاه صاحب  
الكشاف فترك فاء التفرع لهذا وان احتمل ان يكون لغيره وما ذكرناه اظهر

( الفريضة الثانية )

في بيان معنى الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وانما ذكرها قبل  
مذهب الخطيب اهتماما بصاحب المذهب لانه مقتدى صاحب التلخيص  
واشارة الى اقربيه مذهب السكاكي من مذهب السلف بالنسبة للتسمية  
لان المسمى على مذهب السكاكي من جنس المسمى على مذهب السلف  
وهو اللفظ بخلاف مذهب الخطيب فانه معنى مع ان السكاكي تناول بما  
صير اللفظ في غير ما وضع له فيكون المسمى متحدًا على المذهبين ( يشعر  
ظاهر كلام السكاكي بانها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه )  
ليس يستفاد من تعبير المصنف يشعر وظاهر إلا كون كلامه ليس نصا في  
كون الاستعارة بالكناية لفظ المشبه بل هو ظاهر فيه فقط واما كون كثير

كلامه يدل على ان مذهبه هو مذهب السلف فليس له مستند خلافا  
 لـ ( د ) في دعواه ان التعبير المذكور يشعر بالكثرة المذكورة اذ الدلالة  
 محصورة في ثلاث ولا تحقق لواحدة منهما فيما ذكر والذي يتعين  
 هو ان يقال عبر بيشعر وظاهر اشارة الى ان كلام السكاكي المذكور يقبل  
 التاويل بحيث يرد لمذهب السلف بان يحمل محمل الايهام منه على  
 ان مراده بالاستعارة فيه المعنى المصدري الذي هو الاستعمال فيرجع كله  
 الى مذهب السلف اما صريحا كما هو في بعض المواضع فانه صرح فيها  
 بان الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به المتروك واما بالتاويل وهو المحل  
 الذي يظهر منه انه اراد بالاستعارة بالكناية لفظ المشبه وتاويله بحمل  
 الاستعارة فيه على المعنى المصدري مع ضميمته تقدير في الكلام هذا حاصل  
 معنى ما في المطول حتى قال بعد تاويله المذكور ويندفع الاشكال بحذافيره  
 فانظره فقد اجمني طوله عن ذكر لفظه وقد علمت ان التسمية بالاستعارة  
 على ظاهر كلام السكاكي غير ظاهرة خلافا لتسليم ( ع ) ذلك ومنعه ظهور  
 معنى الكناية فيها فان الخفاء موجود على مذهبه حيث ادعى ان المنية  
 مثلا مستعمل في غير ما وضع له بادعاء السبعية لها واي ظهور في ذلك  
 ( واختار رد التبعية ) تقليلا للاقسام وتقريبا للافهام ( اليها ) اي مجموع  
 الاستعارة التبعية الشامل لها ولترينتها لان كل استعارة لا بد لها من قرينة  
 ويرجع حاصله الى رد التبعية وقرينتها الى الممكنية وقرينتها فالمجموع رد  
 للمجموع وحينئذ فما في ( د ) و ( م ) من ان معناه رد التبعية الى قرينة  
 الاستعارة بالكناية غير محتاج له وغير مناسب لقول المصنف بجعل قرينتها  
 الخ فان ذلك تصوير الرد المذكور المقتضى لرد التبعية وقرينتها الى مجموع  
 غيرها وهو ظاهر لمن تأمل ( بجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعلها قرينتها )  
 قد علمت ان الباء في بجعل للتصوير فلو كان تصويرا لردّها لقرينة الممكنية  
 لم يحسن جعل قوله بجعل قرينتها الخ صدر التصوير فكاد التصوير المذكور  
 يكون كالقطع على ما شرحنا به وعليك بشامل الانصاف واجتناب داء التقليد

والاستعارة ( على نكس ما ذكره القوم في مثل نطقت الحمال ) من كل استعارة تبعية سواء كانت في المشتقات من الأفعال وغيرها أو كانت في الحروف ولهذا قال في مثل نطقت فزاد لفظ مثل ليشمل ما ذكر ( من ان نطقت استعارة والحمال قرينة ) هذا بيان لمذهب القوم في الاستعارة التبعية وعكسه الذي ذهب اليه السكاكي هو ان الحمال استعارة بالكناية عن المشكك بدعوى الانسانية لها واثبات النطق لها قرينة الاستعارة وتذكر ما سبق في تقرير التبعية من البحث في جعل المشبه هو الحمال والمشبه به هو النطق ( ويرد عليه ) من الورود وهو الظاهر لانه لا يحتاج معه الى حذف الجار بخلافه من الرد اي يرد عليه ما يبطل مذهبه في كل من المكنية والتبعية اما المكنية فهو ( ان لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه فلا يكون استعارة ) لانفاء لازمها لاعم وهو المجاز الذي هو ما استعمل في غير ما وضع له والمشبه قد استعمل في معناه الحقيقي حقيقة لا ادعاء خلافا لما في ( د ) اذ لو كان مستعملا في معناه الحقيقي لادعائي كان مجازا فلا يرد الاعتراض من المصنف عليه بقوله لم يستعمل إلا في معناه فلو قال استعمل في غير معناه ادعاء لكان له وجه لان السكاكي يدعي ان المنية المتسبعة غير المنية الحقيقية واما التبعية فردها المصنف بقوله ( وهو قد صرح بان نطقت الحمال مستعار الامر الوهمي ) اي شيء يختص به الوهم شبهه بالنطق في نطقت الحمال بكذا كما اخترع اطفالا للمنية في اطفال المنية نسبت بفلان واذا كان استعمال نطقت في امر وهمي من حيث مشابهته للنطق ( فيكون استعارة في الفعل والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية فيلزمه القول بالتبعية ) لا ظهر قراءته بالرفع فيكون كبرى لقياس ونتيجته فيلزمه النحر وما في الشروح من جواز النصب غير ظاهر وقد فر من اثباتها تقايلا للأقسام فلزمه القول بها جزما وتحتم عليه متابعت السلف فيها قالوه من التبعية وغيرها وانت خير بان المصنف ادعى ان السكاكي رد التبعية لقرينة المكنية من حيث هي قرينة لا من حيث انها تخيلية

حتى يرد عليه انه لم يبين التخيلية فلم يكن الرد في موقعه كما فهم ( د )  
فانه من الكلام الذي لا معنى له وما حق مثله ان يكون حلا لكنوز هذا الامام

### الفريضة الثالثة

قد قدمنا وجه تاخيرها عن الفريضة الثانية ( ذهب الخطيب ) خطيب  
دمشق وهو الشيخ عبد الرحمن الخزويني صاحب تايخيص المفتاح ( الى انها )  
اي الاستعارة بالكناية اي مدلولها ( التشبيه المضمري في النفس ) اي نفس  
المشكلم ( وحينئذ لا وجه لتسميتها استعارة ) كان الظاهر لا وجه لتسميتها  
بتذكير الضمير العائد على التشبيه ولا يصح عوده على الاستعارة لانها اسم لا  
مسمى ثم التشبيه المضمري في النفس هو كما قدمناه تشبيه الاستعارة المبنية  
على المبالغة وعلى تناسب التشبيه الاصطلاحي وحينئذ يسقط كلام ( د ) التابع  
فيه ( ع ) حيث قلنا في خلال تقرير لا وجه لتسميتها استعارة ما معناها  
لاستعارة ابلغ من التشبيه فلا وجه للعدول عما حققه من الاستعارة الى  
التشبيه وقد سلم ( م ) من ذلك حيث قال ما معناها هي تسمية خالية  
عن المناسبة لان الاستعارة هي اللفظ المستعمل لعلاقة المشابهة او استعمال  
اللفظ المذكور والتشبيه فعل النفس وليس واحدا منهما وقد وقع في اول كلام  
( ع ) و ( د ) مثل هذا الخلل بمتناهة وقد تعرض السعد رحمه الله لتزييف  
مذهب الخطيب بما حاصله انها تسمية لا مستند له فيها من القوم ولا  
هو مبني على مناسبة لغوية فانظرة واقول قد علمت ان الاستعارة التخيلية  
على مذهب السلف اثبات ما المشبه به للمشبه مع بقائه على حقيقة  
والجواز في الاثبات هو معنى لا لفظ وقد سمى استعارة تخيلية فالوجه الذي  
صيب به ما هنا يعيب به ما هنالك من باب لا فارق وما يجاب به عن  
القوم يجاب به عما هنا وليس لك ان تقول الاستعارة اللغوية موجود معناها  
في تخيلية السلف لاستعارة ما المشبه به واثباته للمشبه كاستعارة الثوب  
من مالكة لانا نقول الامر هنا كذلك لان التشبيه المذكور تضمن اثبات  
خواص المشبه به للمشبه بادعاء اتحاده به فيسمى التشبيه بذلك الاعتبار

استعارة تسمية مجازية روي فيها مقتضى اللزوم الذي لا ينفك عن الملزوم مع ان الملازمة انسابها حال الملزوم وهو ادعاء الدخول تامل وبمثل هذا يتبع في مثل هذا والذي حمل الخطيب على هذا ترك الشكف الذي عليه السكاكي وخفاء استعمال لفظ المشبه به في المشبه فاخذ بالحقق مع وجود تسمية نظيرة في كونه معنى بالاستعارة وهو التخييلية كما تقدم ثم بعد كسبي ما ذكر رايت عبد الحكيم في حواشي المطول ذكر ما يقوي ما قلناه وان تعقبه بعد ونصره عند قول السعد التسمية بالاستعارة تسمية خالية عن المناسبة قد يقال انما سمي اي التشبيه استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وفيه نظر اذ لا ادعاء عند المصنف النج ولكن لا نسلم له ما نسب له وغرضنا من نقل عبد الحكيم صحة ما بدا لنا والله اعلم وسنذكر كلامه بتمامه والبحث فيه وبهذا ظهر ان قول المصنف لا وجه النج غير مسلم بل الوجه موجود باعتبار اللغة كما اعتبره السلف في التخييلية ونفى وجه التسمية بالاستعارة ياتي ايضا على مذهب السكاكي تامل

### ﴿ الفريدة الرابعة ﴾

في لفظ المشبه الدال عليه في الاستعارة بالكناية ( لا شبهة في ان المشبه في صورة الاستعارة بالكناية ) فقد ذكر السعد في المطول ان الاستعارة بالكناية والتخييلية خارجة عن الجواز اللغوي نظره في الرد على السكاكي تبعا للتأخير فقد اورد سؤالا جعل جوابه ما ذكر من خروجهما عن الجواز اللغوي ( لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة الصريحة ) محصل الاتفاق الذي افاد نفى الشبهة على سبيل الاستغراق هو عدم ذكر لفظ المشبه به فلا ينافي اطلاقه على المشبه في النفس على مذهب القوم ( وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له ) هذا عديل لا شبهة فيؤخذ منه ان معناه وانما المشبهة وعبر عنها بالكلام لانها توجبها فهو مجاز السببية ويوجع معنى الكلام لا توهم في عدم وجوب ذكره بلفظ المشبه به وانما المتوهم وجوب ذكره بلفظه وحينئذ لا يلزم ان المصنف يشير الى خلاف بقوله وانما



الكلام النح حتى يرد عليه انه لم يوجد خلاف بعد البحث كما فهم ( ع ) رحمه الله ويصير معني قول المصنف ( والحق عدم الوجوب ) المتحقق من حق بمعنى ثبت مقابل المتهوم وليس معناه الحق من الخلاف ولاجل ما قلناه قال المصنف لا شبهة ولم يقل لا خلاف او انتقوا مثلا ونحو ذلك وكذا قال وانما الكلام ولم يقل وانما الخلاف ( لجواز ان يشبه شيء بامرئين و ) ان ( يستعمل لفظ احدهما فيه ) فيكون استعارة تصريحية ( ويشبه له شيء من لوازم الآخر ) فيكون هناك استعارة بالكناية فقد اجتمعت المصراحة والمكنية اقتصر عليهما دون ذكر التخيلية لان كلامه في ذكر المشبه فما ذكره الشارح من زيادة التخيلية غير محتاج له ولا يقتضيه صنيع التأليف ( فقد اجتمعت المصراحة والمكنية مثال قوله تعالى فاذا قمها الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من اثر الضرر ) كالأثر هو الصغرة والخافت وانظر لم لم يقل من اثرهما مع ان الضرر هو الخوف والجوع ويمكن ان يقال اظهر في مقام الاضمار لبيان موجب الاثرية ( من حيث الاشتمال ) متعلق بشبه ( باللباس ) كذلك متعلق بشبه ( فاستعير له اسمه ) اراد من اللباس اولا اسم المفعول اي الذات لان الذي يشتمل هو الشوب لا لفظ اللباس واراد بالاسم لفظ لباس وحروفه والضمير المضاف اليه اسمه يعود على اللباس الذي هو بمعنى الذات فما في ( م ) من كون الاضافة بيانية غير ظاهر ( ومن حيث الكراهية ) عطف على من حيث الاشتمال ( بالطعم المر البشع ) ككتف الكريمة من الطعام كذا في القاموس معطوف على باللباس ففيه عطف معمولين على معمولي عامل واحد وهو جائز اتفاقا ( استعارة مصراحة نظرا الى الاول ومكنية نظرا الى الثاني ) ايضاح غير محتاج اليه لاستفادته مما قبله ثم كونها مكنية على الثاني ينطبق على المذاهب الثلاثة فتعيين حمل المصنف على مذهب السكاكي لا مستند له وهو كلام صدر بلا تأمل يدركه من لم فضل الشامل ( وتكون الاذقة تخيلا ) جعل الاذقة تخيلا دون اثباتها لينطبق تقريرها على مذهب

السكاكي وغيره كما ياتي خلافا لـ ( ع ) و ( د ) في تقديرهما لفظ اثبات والعجب منهما حيث حملا الكناية في كلام المصنف على مذهب السكاكي وجعلوا التخيلية اثبات لازم المشبه به وهو ما يناسب مذهبهم لانه يجعلها في امر وهمي ومفاسد قلته التامل يضيق عنها نطاق البيان والله اعلم

### ﴿ العقد الثالث ﴾

( في ) بيان ( تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية ) فالظروف الالفاظ وظرفها البيان رتب هذا العقد على الذي قبله لان متعلقه القرينة التابعة للاستعارة والذي قبله متعلقه الاستعارة التي هي اصل متبوع وقال هنا تحقيق قرينة ولم يزد لفظ معنى كما زاده في الذي قبله لان العقد الثاني متعلقه المسمى بالاستعارة بالكناية وهو معنى وهذا متعلقه اللفظ المجمعول قرينة من حيث بقاؤه في معناه او مستعمل في غير معناه واللفظ غير المعنى فلا يصح زيادة المعنى هنا ومعنى التحقيق هو ما شرحنا به التحقيق سابقا في الاستعارة بالكناية ( وما يذكر زيادة عليها ) عطف على تحقيق مسلط عليه لفظ في وهو اظهر من عطفه على قرينة لانه لم يذكر الزائد من حيث تحقيق معناه وانما ذكره من حيث انه يجعل ترشيحا ( من ملائمتها المشبه به ) يتعين ضبطه بكسر الياء وفتحها غير مناسب وان جوزه ( م ) لانه مذكور كالقرينة من حيث انه تابع لغيره ( في قولك مخالب المنيته نشبت بفلان ) جمع مخالب بكسر الميم وفتح اللام ظفر كل سبع طائرا كان او غيره وقيل خاص بها يصيد من الطير كذا من القاموس بالمعنى وهو القرينة ونشب كفرح علق هو الزائد على القرينة ( وفيه خمس فرائد ) من ظرفية الكل لاجزائه كنظائره السابقة كما تقدم

### ﴿ الفريدة الاولى ﴾

مبتدا خبره محذوف تقديره في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية على مذهب السلف وهكذا نظائرها من الفرائد السابقة واللاحقة لان المذكور بعد كل فريدة لا يصلح ان يكون خبرا عنها فليقدر لكل فريدة خبر يناسبها

وقد اغفلنا التنبيه على ذلك في المتقدم من الفرائد فليؤخذ مما هنا ( ذهب السلف ) لا يدخل فيهم صاحب الكشاف حتى يحتاج لاخراجه بدليل قول المصنف فيما مر واليه ذهب صاحب الكشاف لانه لو كان من السلف لم يحتج لقوله واليه ذهب النج لانه منهم على ذلك التقرير فما في الشروح من قولهم سوى صاحب الكشاف في غير محله لانه لم يدخل فيهم حتى يخرج ( الى ان الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به ) الجار مع مجرورة منصوب على الحال من الموصول وهو اظهر اعراب فيه والامر في كلام المصنف المراد منه اللفظ لانه الذي يوصف بكونه مستعملا في معناه الحقيقي واثباته وكونه من خواص المشبه به باعتبار معناه ( مستعمل في معناه الحقيقي ) خبر ان ( وانما المجاز في الاثبات ) تأكيد لكونه في معناه الحقيقي ذكر على وجه الحصر للتأكيد وتعرضا بمذهب السكاكي القائل بانه مجاز في الطرف كما ياتي اي لا مجاز فيه إلا من جهة اثباته لغير من هو له لا من جهة استعمال الطرف ولا شك ان التركيب اشتمل على نفى المجازية بكل اعتبار إلا باعتبار الاسناد فلا يحسن حينئذ ان يؤخذ منه الاشارة الى تسميته بذلك اي بالمجاز في الاثبات لان ذلك يؤخذ من غير هذا التركيب الذي اشتمل على نفى مقصود واثبات مقصود فلا تغتر بما سطره ( د ) من كون المصنف اشار الى التسمية بذلك اغترارا منه رحمه الله بما ذكر السعد من تسمية المجاز العقلي بالمجاز في الاثبات لما علمت ان ذلك تركيب لم يرد منه ما اريد هنا لانه لم يشتمل على حصر وانما هو تركيب مبتكر للتسمية ( ويسمونه استعارة تخيلية ) قد قدمنا الاشارة الى وجه التسمية بالاستعارة اي لغة لا اصطلاحا عند مكنية الخطيب فراجع وحاصله استعير للمشبه ما يختص بالمشبه به لتخييل انه من جنس المشبه به كذا للسعد رحمه الله مع زيادة موجب التسمية بالتخيلية ( ويحكمون بعدم انفكك المكنى عنها ) عنه متعلق بالمكنى وعنها متعلق بانفكك والمراد بالمكنى عنه هو الاستعارة بالكنائية وذكر الضمير تأويلا

( واليه ذهب الخطيب ) تقديم الجار هنا نظير ما تقدم في قوله واليه ذهب صاحب الكشاف

### ﴿ الفريدة الثانية ﴾

في التخيلية على مذهب صاحب الكشاف فهو الخبر المحذوف (جوز صاحب الكشاف) عبر بالجواز المقابل للمنع لبيان انه لا يلتزم مذهب السلف دائما بل قد يكون للمشبه في الاستعارة بالكناية ما يشبه لا زم المشبه به الجعول قرينة فيستعار على سبيل الجواز لفظ اللازم المذكور للملائم المشبه فيكون استعارة تحقيقية والقرينة ذكر اللفظ الدال اصالة على ما للمشبه به نظير ما تقدم في الترشيع اللفظي وليس معنى جوز المقابل للمنع تحتم الاستعارة الحقيقية عند وجود تابع المشبه شيئا بتابع المشبه به بل معناه عدم تعيين مذهب السلف بل يجوز وغيره عند وجود التابع المذكور ويتعين عند عدم الوجود وقد اشار (ع) الى صحة ما قلناه خلافا لبقية الشراح في جزمهم بالاستعارة الحقيقية عند وجود التابع المخصوص وما في (د) من الاستدلال على ما ادعاه من التعيين المذكور بما ياتي في الفريدة الرابعة لا يتم اذ لم يبين المصنف فيها مذهب صاحب الكشاف بخصوصه والتعبير بالجواز ظاهر في جواز الامرين وحمله على الوجوب لا دليل عليه الا ان يوجد من كلام صاحب الكشاف ما يدل على الوجوب (كونه) اي الامر بمعنى اللفظ كما تقدم التبيين عليه (استعارة حقيقية) في بعض المواد مع جواز بقائه في معناه والجاز في الاثبات كما هو مذهب السلف يشعر به التعبير بالجواز كما قدمنا وذلك (للملائم المشبه كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث استعير الجاهل) في النفس على وجه الاستعارة بالكناية على مذهب السلف وصاحب الكشاف (للعهد) لحصول النجاة لمن تمسك بكل منهما كما اسلفناه عن السعد رحمه الله (والنقض لا بطلان) فيكون استعارة نصريحية حقيقية مع كونه قرينة للمكنية فلم يلزم كون قرينة المكنية تخيلية بل تنفرد المكنية عن التخيلية في بعض المواد

بخلاف مذهب السلف كما تقدم في قول المصنف ويحكمون الخ

### ﴿ الفريدة الثالثة ﴾

في التخييلية على مذهب السكاكي ( جوز السكاكي كونه مستعملا في امر وهمي ) غير متحقق ( توهم المشكك شبيها بمعناه الحقيقي ) فيكون استعارة نصريحية تخيلية من افراد المجاز اللغوي والمجاز هنا محمول على تعيين التخييلية بالمعنى المذكور له ويكون النقص عندنا في الاية السابقة ليس مستعملا لابطال العهد بل لحل طاقات العهد الجعول حبلا حسبما تقتضيه المبالغة المبنية على تناسي التشبيه ( ويسميه استعارة ) فهي تسفيه صحيحة لاستعمال لفظ المشبه به في المشبه الوهمي لعلاقة المشابهة والتقريبنة هي المنيية او الحال ونحو ذلك ( تخيلية ) لانها من اختراعات الوهم وحكمه يسمى تخيلا فهي منسوبة لحكم الوهم المسمى بما ذكر كذا بالمعنى من المطول ( ولا يخفى انه تعسف ) اي اخذ على غير الطريق الجادة لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة كذا من المطول بحروفه ومثال المسكنة بقريبتها اظفار المنيية نشبت بفلان فالاستعارة بالكناية هي المنيية والاطفار مستعملة في امر وهمي للمنيية يشبه الاظفار الحقيقية وهي التقريبنة اي بحسب اللفظ هذا مذهب السكاكي وعلى مذهب الجمهور والخطيب مستعمل في معناه الحقيقي والمجاز في الاثبات والتقريبنة ذلك الاثبات والاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به المستعار في النفس كما هو مذهب السلف او التشبيه كما هو مذهب الخطيب وقس على ذلك نظائره كنطقت الحال والله اعلم وبما قررناه من المطول وجه التعسف سقط ما ( ع ) وتبعه ( د ) من قولهما ان السكاكي حملاه على ذلك التعسف التسميية بلفظ الاستعارة فجعل المسمى تابعا لللفظ والحق العكس حتى قال ( ع ) كلمات بشعة وهي قوله سلوك عن غير طريق . وانفراد عن كل رفيق . وهو في السلوك لا يليق . وما احقهم بتلك الكلمات اذ كيف يليق بامام هذا الفن ان يقال فيه تلك العبارات الخالية

عن المعاني بل السكاكي صرح كما في التلخيص برعاية المعنى دون اللفظ حيث قال في قوله « وإذا المنية انشبت اظفارها » لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورتها واختراع لوازمها فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحترقة ثم اطلق عليها لفظ الاظفار . اهـ . فانظر هذا الافتعال فانك رايت المذكور صريحا ان السكاكي لم يبين مذهبه على امر لفظي فان قوله فاخترع لها صورة النخ مفرع على قوله واختراع لوازمها وهو امر معنوي وكنا نسمع من شيخنا ابي محمد صالح الكواش رحمه الله يقول لو سكنت من لم يعلم لقل الخلاف

### ﴿ الفريدة الرابعة ﴾

في بقاء لفظ قرينة المكنية في معناها مطلقا ونقله منه في بعض المواد ( المختار ) للمصنف تبعا لصاحب الكشف ( في قرينة المكنية ) اي معناها ( انه اذا لم يكن للمشبه المذكور ) من الذكر بمعنى التلفظ لان المشبه في الاستعارة بالكناية مذكور بلفظه الموضوع له فيكون وصف المشبه في الذكر وصفا سببيا اي مذكورا داله ( تابع ) اي شيء معتبر بالتبعية للمشبه لا بالنظر لذاته وليس المراد التابع في اصطلاح النخاعة ( يشبه رادف ) اي تابع المشبه به فالتميزان تفنن ( المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي ) غير مستعار لامر وهمي كما يدعيه السكاكي ( وكان اثباته له استعارة تخيلية ) والجاز في الاثبات ( كالمخالب المنية ) ونطقت الحال من كل ما لا تابع فيه للمشبه يشبه تابع المشبه به فهو تمثيل للنفي فتكون المخالب مستعملة في معناها وهي الاظفار الحقيقية مثبتة على سبيل الجاز للمنية ( وان كان له تابع ) هذا عدل قوله اذا لم يكن النخ ( يشبه ذلك الرادف المذكور ) للمشبه به ( كان ذلك ) اللفظ الدال على تابع المشبه ولذلك ذكره بلفظ الاشارة التي للبعد لانه لم يتقدم للفظ ذكر وانما تقدم ذكر التابع وهو معنى ( مستعارا لذلك التابع ) الذي للمشبه ( على طريق

( التصريح ) كما في قوله تعالى ينقصون عهد الله فيستعصار الحبل للعهد في النفس ويستعار لفظ تابع المشبه به وهو النقص الذي معناه حل طاقات الحبل لما يشبهه من تابع المشبه وهو العهد وتابعه هو الأبطال تنبيه المستفاد من الفريدة الرابعة غير مذهب صاحب الكشف وذلك لأن المصنف يعين الاستعارة التصريحية إذا وجد للمشبه تابع يشبه رادف المشبه به ولا يجوز تخيلية السلف بأن يكون المجاز في الاثبات مع بقاء اللفظ في معناه الحقيقي وصاحب الكشف يجوز الوجهين في التابع المذكور ويتفق المصنف مع صاحب الكشف عند انعدام تابع المشبه على تخيلية السلف حيث يسقط ما ( ٢ ) من قوله الثانية والرابعة متحدتان ولو كانتا متحدتين لم يكن لأفراد الرابعة عن الثانية فائدة إذ يكفي بعد تمام كلام صاحب الكشف أن يقول وهو مختاري ونحو ذلك تأمل ولا تكن من الغافلين

### ﴿ الفريدة الخامسة ﴾

في تحقيق ما زاد على قرينة المكنية من ملائمت المشبه به ( كما يسمى ما زاد على قرينة المصراحة من ملائمت المشبه به ترشيحا ) إنما قال زاد على قرينة المصراحة مع أن ملائم المشبه به لا يصلح أن يكون قرينة للمصراحة حتى يعتبر زائدا عليها يكون ترشيحا ليكون التشبيه في قوله كذلك النح تشبيها بقطعي الترشيح فيستفاد منه قطعية الترشيح في المشبه الذي هو محل التوهم ففائدة التصريح المذكور ترجع للمشبه لأنه لما لم يذهب وهم إلى أن الملائم المشبه به في الاستعارة التصريحية يكون قرينة لأن قرينتها من ملائمت المشبه تعين على القطع أن يكون ترشيحا فكذلك في المشبه فيكون مفاد التشبيه حينئذ القطع بكون الزائد على قرينة المكنية ترشيحا بلا توقف وبما قررناه عام أساءة أدب ( ع ) مع المصنف حيث قال ولا يخفى أنه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصراحة لأن ذكر ملائم المشبه به لا يصلح أن يكون قرينة المصراحة حتى يحتاج إلى

جعلنا ترشيحنا بالزيادة على القرينة وتبعه على هذا مقلدة ( د ) وكذا ( م )  
نحنا نحوهما ومفاسد التقليد اكثر من ان نحصى ( كذلك يعد ما زاد على  
قرينة المكنية من الملائمات ترشيحا ) نحو نطق لسان الحال فانه مشتمل  
على خاصيتين وخواص لانسان بالنظر الى الحال هما النطق واللسان فيجعل  
احدهما قرينة والاخر ترشيحا وانما قلنا بالنظر الى الحال لان اللسان ليس  
خاصا بالانسان بالنسبة لغيره من انواع الحيوان والمراد بالملائمات ملائمات  
المشبه به اتفاقا بسل اجماعا فلا وجه لما في ( د ) من قوله واطلق لفظ  
الملائمات ولم يقيدة كما قيد في مديله ليشتمل قرينة المكنية على المذاهب  
الثلاثة اه فانه كلام خال عن المعقول فان احدا لا يخالف في ان النطق  
واللسان من ملائمات المشبه به واختلافهم في مسمى الاستعارة بالكناية لا ينافي  
ذلك ( ويجوز جعله ) الواو في ويجوز الظاهر للعطف والمعطوف عليه  
ماخوذ مما قبله تقديره فيجوز ان يكون ترشيحا للمكنية ويجوز الاستيناف  
لكن لا يستفاد منه جواز كونه ترشيحا للمكنية وان كان قد يؤخذ من قول  
المصنف سابقا فلا تعد قرينة المكنية ترشيحا اي لها بخلاف الزائد فيكون  
ترشيحا لها والواو في والتخييلية بمعنى او التي للتويع اي يجوز جعل الترشيح  
ترشيحا لقرينة المكنية سواء كانت تخيلية او حقيقية على ما تقدم من  
جواز كون القرينة المذكورة تكون استعارة تصريحية حقيقية فالتخييلية  
والتحقيقية في كلام المصنف نوعان لقرينة المكنية ففي نحو انشبت المنيّة  
اطفارها يجوز ان يكون ترشيحا للاستعارة بالكناية وان يكون ترشيحا  
لاستعارة الاطفار الامر الوهمي او لاثبات الاطفار للمنيّة على مقتضى مذهب  
السلف مع صاحب الكشاف ومذهب السكاكي في نحو نطق لسان الحال يجوز  
ان يكون نطق ترشيحا اما للمكنية على جميع المذاهب او لاثبات اللسان  
لالحال على مذهب السلف وصاحب الكشاف او لاستعارته للسان متوهم  
على مذهب السكاكي وعلى كل النطق اما باق في معناه او مستعار لمحقق  
هو الدلالة على مقتضى مذهب الجمهور وصاحب الكشاف في تقرير قرينة



المكنية او مستعار لامروهي على ما يقتضيه مذهب السكاكي كما يدل عليه كلام الشاخيص الزاما للسكاكي انظره في آخر فصل الحقيقة والمجاز على مذهب السكاكي من الشاخيص ( ترشيحا للتخييلية ) المجهولة قرينة المكنية كما هو مرئى المصنف تبعا لصاحب الكشاف ( والاستعارة الحقيقية ) كسائر المصريحات غير قرينة المكنية ( اما الاستعارة الحقيقية فظاهر ) وقد قدمنا تقريرها في المثال السابق على مذهبه ومذهب غيره فلا عود ولا اعادة ( وكذلك التخييلية على ما ذهب اليه السكاكي لان التخييلية مصرحة عنده واما التخييلية على مذهب السلف فلان الترشيح يكون للمجاز العقلي ايضا بذكر ما يلائم ما هو له ) من حيث هو مجاز عقلي والتخييلية على مذهب السلف فرد منه فيثبت لهما ما له من حيث انها فرد منه ( كما يكون للمجاز اللغوي المرسل بذكر ملائم الموضوع له ) كما في قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فاطلقت اليد على النعمة مجازا مرسل من اطلاق اسم السبب على المسبب باعتبار الصورة وان لم تكن اليد سببا حقيقة واطولكن ترشيحا لهذا المجاز المرسل ( وللشبيه بذكر ملائم المشبه به ) كمتخالب المنيّة الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا فان المتخالب ترشيح للشبيه المذكور ( والاستعارة المصرحة كما سبق ) انما ذكر المصرحة استيفاء لحال الترشيح ولا يلزم ذكر المكنية لانها اخذت من العطف في قوله ويجوز جعله كما اشرنا له سابقا فهو شاهد صدق على تقدير المعطوف عليه بقولنا فيجوز جعله ترشيحا للمكنية ويجوز جعله الخ وبما سمعته سقط ما ( د ) ومتبوعه ( ع ) من قولهما الاولى ترك الاستعارة الخ او زيادة المكنية ( ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة المكنية ويجعل نفسه تخيلا ) على طريقة السكاكي ( او استعارة حقيقية ) على مقتضى مختار المصنف في بعض المواد وجوبا على ما اسلفناه له في الفريدة الرابعة المجهولة لمختاره وكذا عند صاحب الكشاف لكن جازا كما تقدم ( او اثباته تخيلا ) على ما ذهب اليه السلف وصاحب الكشاف على ما تقدم تقريره فلا تغفل

( وبين ما يجعل زائدا عليها ترشيحا ) معطوف على بين السابق وما بينهما  
اعتراض لبيان المذهب في قرينة المكينة ولا يجوز جعل جملة ويجعل  
نفسه تخميلا حالا لا قترانها بالواو مع كونها جملة مضارعة مثبتة وهي لا  
تقترون بالواو وتقدير المبتدا نكاف بلا داع ( قوة الاختصاص بالمشبه به )  
خبر وجه ( فايهما اقوى اختصاصا وتعلقا به فهو القرينة وما سواه ترشيح )  
عطف تعلق على تخصيص من قبيل عطف التفسير لان اقوى للتفصيل  
والاختصاص الحقيقي لا يقبل التفصيل فان اختصاص الانسان بالنطق  
والصحات مثلا لا يقبل المفاضلة اما التعلق فيقبل وافهم قول المصنف اقوى  
اختصاصا انهما لو تساويا تعلقا لاستويا تعيينا وسكت عن التجريد مع  
قرينة المصرحة لان فرض الكلام في العقد الثالث على قرينة المكينة  
وهي من دلالتك المشبه به فانجر الكلام لما يشبهها مما زاد عليها والتجريد ليس  
في الباب ما يتعلق به ويشير اليه ثم قوة الاختصاص والتعلق على ما في  
( م ) بكثرة الملازمة وقائدها وبني عليه ان قال المخالف اقوى اختصاصا  
بالسبع من النشب لالازمتهما للسبع بخلاف النشب فانه انما يوجد في  
بعض الاوقات وهو يخالف ما قرره قبل في صدر شرح الفريدة حيث جعل  
النطق قرينة واللسان ترشيحا في قولهم نطق لسان الحال مع ان النطق  
يفارق الانسان بخلاف اللسان ويبعد ما قرره في المثال المذكور من كون  
القرينة منفصلة عن الاستعارة بالكنائية والترشيح متصل بها والاولى العكس  
فلو راعى الاختصاص باعتبار وجه الشبه الجامع بين الطرفين لكان اولى فنقول  
مثلا الجامع بين الطرفين في قولنا نطقت الحال بكذا هو الدلالة والايضاح وهي  
بالنطق اعلق منه باللسان وكذا انشبت المنية اظفارها الجامع بين السبع والمنية  
الاهلاك والاغتيال وهما بالنشب اعلق من الاظفار لان النشب يرجع معناه  
للفؤذ وحصول المقصود وقد حصل ما اردناه . وتم ما املناه . بحمد الله ونسأل  
الله ان ينفع به كما نفع باصله . وان يجعله من موجبات برة وقربه . ونسأله  
ان يصلي على سيدنا محمد رسوله وحبيبه وخليفته وعلى آله وصحبه وحزبه .

وعلى جميع انبياء الله ورساله وان يرحم والديننا واحبتنا ومن  
اقتبسنا من علمه وكان تيسر تمامه صبيحته  
يوم الجمعة منسأخ ذي الحجة المحرم  
سنة ١٢٢٩ انتهى

بحمد الله

وحسن

عونه

ترجمة المؤلف نقلا عن مسامرات  
الظريف بحسن التعريف

هو الشيخ ابو الصفا الطاهر بن مسعود عالم العصر . والمفرد العلم في هذا  
العصر . قرا العلوم بجامع الزيتونة على جهابذة الشيوخ فقرا القطب على  
الشيخ حسن الشريف ونحو ربع المختصر الخليلي على الشيخ عمر المحجوب  
واخذ النحو والمعاني والاصول والتوحيد والفقه والحديث عن الشيخ صالح  
الكواش والشيخ محمد الطويبي والشيخ احمد بوخريص والشيخ حسونة الصباغ  
وتصدى لبث العلم في صدور الرجال بما له من الذكاء والتحقيق والتحرير  
فانتفع به كثير من الفحول . حملته المعقول والمنقول . وشرح رسالته  
السمرقندي البيانية شرحا بديعا تعقب به شروح العصام والملوي  
والدمهوري وسلك فيه مسالك التحقيق ففأق على سائر شروحيها السالفة  
وتقدم خليفة بجامع الزيتونة على عهد آخر لايمت البكرين فزان محراب  
الجامع ومنبره بعلمه وعمله وكان تقدمه للخطبة المذكورة صبيحة السبت  
موفى الثلاثين من صفر الخير سنة احدى وعشرين ومائتين والى ولم يزل  
على طريقته في بث العلم بالجامع والخطبة والامامة ورواية الحديث  
الشريف الى ان اصابه الطاعون في صلاة الصبح بمحراب جامع الزيتونة  
وبقي مريضا ثلاثة ايام وادركته المنية بعد فراغه من صلاة العصر يوم

الاربعة والعشرين والعشرين من صفر الحرام سنة اربع وثلاثين ومائتين  
والف وستمائة من الغد جوفي الزلاج قرب صريح الامام ابن عبد السلام  
رضي الله عنه اجمعين . اهـ مخلصا .  
وانت انت المييزة عالم البلاد وامامها وصالحها وفاضلها الشيخ سيدي ابراهيم  
البربري بقوله --

كاس الحمام المردائـــــر	لم يال في شق الاناريـــــر
الى بصدق اليـــــر	يسقي الاوائل والاواخرـــــر
لو كان يسلم فاضلـــــل	لاقام في الناجين طاهـــــر
ذاك الامام المرتضى	حاوي المآثر والمفاخرـــــر
من خفق نور اســـــرة	طلعت به حسن السرائرـــــر
وشماتـــــل نبوية	ريح الصلاة بهن عاطرـــــر
جرح الثلوب مصـــــابره	ما كان يجرح بالمنـــــابره
يا جامع الزيتونة الـــــر	بيت العتيق انت صابرـــــر
وسراجك الوهـــــاج قد	نقاوه عنك الى البقـــــابره
من كان فيك يقـــــوم من	تعليمه نشر العنـــــابره
من كان فيك علومـــــه	تجلو بصيقلها البصـــــابره
ان قـــــال قال الله فال	كشاف للاسوار حســـــابره
او قـــــال قال المصطفى	فاسمع الى تلك الجـــــوابره
او قـــــال مذهب مالك	بهت المسلم والمنـــــابره
لهف المدارس والمـــــابره	جد والمنابر والمجـــــابره
طاعتها فبمن تـــــرى	يا نجـــــل مسعود عوامرـــــر
اسف لانـــــام مضاعف	ولدى حظ منه وافـــــر
لكن يهون بعضـــــه	رضوان انت اليـــــه صابـــــر
خلفت حددا ناصعـــــا	ووجدت ما تهوى الضمائرـــــر
يا زائرا يهنيك مـــــا	قد نلت ممن انت زائرـــــر

أبشروا و... ما تبتغي قال الله جل جلاله قد  
وأشجب لقول مورخ فيمكن السماء لفت

ووافق الفراخ من طبعه أو آخر شهر  
الله رجب الأصيب من  
عنيتهم ثم إن وتسمين  
و...  
والف

